جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

محددات السياسة التركية تجاه دول المغرب العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطلبة:

- **بودفار أماني**
- **مثينة ياسمين**

تحت إشراف:

- **د/ كشان رضا**

أعضاء لجنة المناقشة

- بلعمري سليمة	**أستاذ مساعد أ**	**جامعة سكيكدة**	**رئيسا**
- د. كشان رضا	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة سكيكدة**	**مشرفا**
- بولبنان زين العابدين	**أستاذ مساعد أ**	**جامعة سكيكدة**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2021/2020

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العظيم.

سورة طه–الجزء السادس عشر–الآية 114.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة–الجزء الأول– الآية 32.

عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((إِذَا مَاتَ ابنُ آدم انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ)). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله دائما وقبل كل شيء الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

والحمد لله الذي منّ علينا بهذه الدرجة المتميزة من العلم.

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل ومشرفنا في هذه المذكرة

"دكتور كشان رضا"

الذي لم يبخل علينا بعلمه وبجهده وخبرته.

كما نتقدم بالشكر لوالدينا الكريمين أطال الله في أعمارهم

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كل الّأصدقاء والزملاء

على وقوفهم إلى جانبنا ومساعدتنا.

دون أن أنسى فضل الزميل بن يوسف عيسى على مساعدته وكرمه.

ونتوجه بشكر كل شخص ساعدنا من قريب ومن بعيد ولو بدعاء.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وخاصة أمي الغالية أدامها الله لي وحفظها من كل شر.

إلى اخوتي سرين وسامي وميشو.

وأخص بالذكر صديقتي ورفيقة دربي نسرين العوافي – هاجر – وياسمين وأحلام.

أهدي هذا العمل إلى جدتي الغالية أطال الله عمرها وإلى روح جدي الطاهرة رحمه الله.

دون أن أنسى فهذا العمل أهديه إلى كل شخص ساعدني وشجعني

أماني

إهداء

"لا نعرف حجم قوتنا الخاصة إلا متى تعرضنا للإهانة"

إلى كل الذين أخبروني أني لن أستطيع تحقيق شيء في حياتي.

إلى أمي التي أخبرتني بالعكس

ثم إلى صديقتي الجميلة أماني، وشريكتي في هذا العمل

إلى وجودها الذي جعل الجامعة مكانا أكثر تحملا

وجعل العمل الشاق قابل للتحقق.

ياسمين

ملخص الدراسة

ملخص:

تمتلك تركيا موقعا استراتيجيا هام فهي تربط بين القارات الثلاث (إفريقيا، آسيا أوروبا) كما أنها غنية بالثروات الطبيعية والطاقات البشرية ومرت بها عدة حضارات متعاقبة كل هذا أعطاها مجال كبير وقدرة للتحرك والانفتاح عل بقية العالم.

ولطالما كانت تركيا تطمح لتصبح دولة محوريا لها وزن وتأثير في المجتمع الدولي وقد أصبحت قريبة من تحقيق هذا الهدف مع تولي حزب العدالة والتنمية زمام الحكم بداية 2002 إلى غايت يومنا هذا.

قام هذا الحزب بإحداث تحولات جدرية في السياسة الخارجية التركية فأصبحت تتمحور حول الموازنة بين الأمن والديمقراطية في الدولة، تدعيم استقلاليتها من أجل تحقيق اكتفاء داتي استراتيجي ودفاعي واقتصادي لأجل خلق مجال للتأثير في البيئة المجاورة، تصفير المشكلات مع دول الجوار، تأسيس علاقات متعددة الأبعاد مع الأطراف الدولية على أساس الوفاق وانتهاج دبلوماسية ناعمة لتقوية العلاقات مع الدول الأخرى في الشرق والغرب سواء.

وتبدي تركيا اهتماما كبيرا بالمنطقة المغاربية لعدة أسباب على رأسها الجدور التاريخية التي تربط بينهما ودعنا لاننسى أن حزب العدالة والتنمية يتبني اديولوجيا عثمانية، كما يرى فرص كبيرة ومصدر اقتصاد دولته عبر عقد اتفاقيات تجارية ومضاعفة الاستثمارات خصوصا في الجزائر، المغرب وليبيا فالتحولات الحاصلة في المنطقة من سقوط أنظمة وبروز أخرى وفر له بيئة مربحة جدا لذلك نجد تركيا تحاول تدعيم وجودها الاقتصادي ونفوذها السياسي في تلك الدول.

الكلمات المفتاحية:

– السياسة الخارجية – المنطقة المغاربية (المغرب العربي، تركيا، البحر الأبيض المتوسط) – حزب العدالة والتنمية – البعد الاقتصادي.

Summary:

Turkey has an important strategic location, linking the three continents Africa, Asia and Europe. Futhert more, its rich with natural and human resource, in addition to the several succesive civilizations that have passed through it. All of which have given it great scop and ability to move and open up to the rest of the world.

Turkey has alwys aspired to become a pivotal state which strength and influence in the international community and it has becom close to achieving this goal when the AKP took the reins of the govermente from 2002 to the present day.

This party has made radical changes in turkish foreign policy which has become centered on; first balancing between security and democracy in the state. Second, strengthening its independence in order to achieve strategic, defensive and economic self-sufficiency in order to create a field of influence in the neighboring environment. Third, a zero problems with neighboring countries policy was conducted. Fourth, establishing multi-dimensional relations with international parties on the basis of harmony, and pursuing soft diplomacy to strengthening the relations with major powers in whether the west or the east.

Turkey shows great interest in the Maghreb region for several reasons, mainly for the historical ties that link them, without forgetting that the AKP adopts Ottomanism as an ideology, it also believes that concluding trade agreements and doubling investments is a great opportunity and a source to strengthen the economy of its country, especially in Algeria, morocco and Libya, due to the changes that took.

Place in the region, precisely the fall of regimes and emergence of others, provided a very profitable environment which spurred turkey to try to strengthen its economic presence and political influence in those countries.

خطة البحث

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

المطلب الرابع: الفواعل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية

المبحث الثاني: النظريات والمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول: النظرية الواقعية

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

المطلب الثالث: النظرية البنائية

المطلب الرابع: نظرية اللعبة

الفصل الثاني: واقع السياسة الخارجية التركية في فترة حزب التنمية والعدالة

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن حزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية والتركية

المطلب الثالث: أهداف وأبعاد السياسة الخارجية التركية

المطلب الرابع: مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: آليات وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المغرب العربي

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي بالنسبة لتركيا

المطلب الثاني: آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية في المغرب العربي

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المغرب العربي

الفصل الثالث: تأثير البعد الاقتصادي في العلاقات التركيا المغاربية

المبحث الأول: البعد الاقتصادي في العلاقات المغاربية التركيا

المطلب الأول: تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المغرب العربي

المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية للمغرب العربي بالنسبة لتركيا

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية التجارية في رسم العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمغرب العربي

المبحث الثاني: تقييم المسار الاقتصادي لتركيا في المغرب العربي

المطلب الأول: تقييم سيرورة العلاقات الاقتصادية التركيا المغاربية

المطلب الثاني: تحديات والعوائق التي واجهت الوجود الاقتصادي التركي في المغرب العربي

المطلب الثالث: آفاق ورهانات العلاقات التركيا المغاربية

الخاتمة

مقدمة

المقدمة:

اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية تجاه الدول المغاربية على التوفيق بين ماضيها الحضاري والمقتضيات البراغماتية ويظهر ذلك من خلال أطر التعاون المبنية على قواعد التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري الحر وتعزيز هذا الإطار خاص منذ وصول حزب العدالة والتنمية لسلطة الحكم سنة 2002، أين أصبحت تركيا تحظى بنفوذ إقليمي وحتى دولي.

وقد اعتمدت تركيا على مزج مقوماتها الجغرافية وعمقها التاريخي إضافة إلى سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد القائمة على الانفتاح الدولي والعمق الاستراتيجي من أجل التوجه نحو المغرب العربي وبما أن منطقة المغرب العربي تدخل ضمن دوائر توجهات السياسة الخارجية التركية التي تحظى بالأولوية فإن تركيا ركزت على العامل الاقتصادي من أجل تعزيز علاقاتها وتحقيق مصالحها في المنطقة المغاربية وحتى من أجل دعم طموحها في التغلغل داخل قارة إفريقيا باعتبارها سوقا جديدة وسوقا استهلاكية بامتياز.

I. أهمية الدراسة:

- ✓ إبراز أهمية المغرب بالنسبة للسياسة الخارجية التركية.
- ✓ عرض الأهمية الجيواقتصادية والجيوسياسية للمغرب العربي.
- ✓ الوقوف على آفاق ومستقبل الدور التركي في المنطقة المغاربية.

II. أهداف الدراسة:

- ✓ الاطلاع على أهم التغيرات الطارئة على السياسة الخارجية التركية.
- ✓ معرفة التوجهات والأبعاد والمبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية التركية.
- ✓ كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على عدة نقاط لم يتم التطرق إليها من خلال الدراسات السابقة.

حيث أن جل الدراسات تتشابه شكلا إلا أنها لم تعالج موضوع "محددات السياسة التركية تجاه دول المغرب العربي" بدقة وبطريقة واضحة إذا فنجد الأغلبية ركزو على دراسة

العلاقات التركية والافريقية بصفة عامة، وإهمال دور منطقة المغرب العربي رغم أنه وجهة أساسية في السياسة الخارجية التركية.

- ✓ دراسة أهم العوائق والتحديات التي تواجه تركيا على الصعيد الخارجي في السياسة التركيا.

III. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب تتنوع من أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لاختيار موضوع هذه الدراسة تحت عنوان "محددات السياسة التركية تجاه دول المغرب العربي".

- **الأسباب الذاتية:**
  - ✓ الاهتمام الكبير بالشأن التركي.
  - ✓ الرغبة في الاطلاع المعمق على أهداف السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها مع دول المغرب العربي.
  - ✓ نظرة لمكانة تركيا واعتبارها فاعلا رائدا في الشرق الأوسط وسعي الحكومة الحالية إلى إعادة استرجاع مكانة الإمبراطورية العثمانية.
- **الأسباب الموضوعية:**
  - ✓ صعود الدور التركي خاصة منذ 2002 وبروز تركيا كقوة صاعدة.
  - ✓ حداثة نمط سيرورة السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة وعلاقتها مع دول العالم.
  - ✓ قلة الدراسات حول هذا الموضوع.

IV. مراجعة الأدبيات السابقة:

ولقد اعتمدنا في هذه الخطة من أجل التوسع أكثر في الموضوع والالمام بجميع جوانبه المهمة وأيضا من أجل ابراز ومعالجة النقاط التي تخص الموضوع "محددات السياسة التركية تجاه دول المغرب العربي" من المواضيع المعاصرة الجديرة بالدراسة من أجل القيام بدلك استلزم الحال الاستناد على بعض الدراسات السابقة التي عالجت بعض جوانب الموضوع نذكر منها:

- ✓ مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخص العلاقات الدولية والأمن الدولي بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002 من إعداد بوزيدي يحي سنة 2012 – 2013 والتي عالجت دور تركيا وصعوده كقوة إقليمية ودولية بعد وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 كا ذكر اهتمام تركيا المتزايد بالمنطقة المغاربية وأيضا:
- ✓ مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية ل: سهام العيدي من كلية الحقوق والعلوم السياسية وقسم العلاقات الدولية سنة 2019/2018 حيث ركزت في هذه الدراسة على تأثير القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية واعتمادها على العمق الاستراتيجي والبعدين الاقتصادي والحضاري كآلية للانفتاح على الدول العربية وخلق فرصة للتقارب.

V. إشكالية الدراسة:

ما هي أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المغرب العربي؟

وتتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغرب العربي؟

2- ما هي العوائق التي تواجه السياسة الخارجية التركية في المغرب العربي؟

3- أين تكمن الأهمية الجيواقتصادية للمغرب العربي بالنسبة لتركيا؟

4- كيف يؤثر المحدد الاقتصادي في توجه السياسة الخارجية التركية تجاه دول المغرب العربي؟

VI. الفرضيات:

- ✓ لتركيا مرجعية تاريخية تجاه دول المغرب العربي تمثل دافع قوى لها من أجل تعزيز وتطوير المسار الاقتصادي في المنطقة المغاربية.

- ✓ التحويلات السياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية أثرت بشكل مباشر على تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المغرب العربي.

VII. المقاربة المنهجية:

1. **المنهج التاريخي:** من أجل دراسة تطور العلاقات التركية المغاربية وإبراز التحويلات التي طرأت على العلاقات منذ 2002.
2. **المنهج المقارن:** أستخدم من لأجل تبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين علاقة تركيا مع كل دولة من دول المغرب العربي.
3. **النظرية الليبرالية:** في تحليل وتفسير توجهات السياسة التركية وتفاعلاتها
4. **نظرية اللعبة:** من أجل تفسير التفاعلات الغير متوازنة بين الدول المغاربية وتركيا من خلال الاستراتيجيات والمبادلات الاقتصادية الهادفة.

VIII. حدود الدراسة:

أ- **الحدود الزمانية:** تنطلق هذه الدراسة من فترة صعود حزب التنمية والعدالة للحكم سنة 2002 وحتى 2020 .

الفترة التي شهدت تحولات عميقة في توجهات وركائز السياسة الخارجية التركية.

ب- الحدود المكانية: تنحصر هذه الدراسة في المجال الجغرافي للمغرب العربي والمتكون من خمسة دول: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا وتركيا.

IX. تبرير الخطة:

تناولت خطة الدراسة ثلاث فصول.

الفصل الأول خصص كمدخل للسياسة الخارجية بصفة عامة والذي بدوره مقسم إلى مبحثين.

فيما يخص المبحث الأول تناول ما هيه السياسة الخارجية وعبر أربع مطالب تمحورت على مفهوم السياسة الخارجية. أهداف السياسة الخارجية محددات السياسة الخارجية – الفواعل المؤثرة في صناعة قرار السياسة الخارجية.

أما المبحث الثاني فخصص لدراسة النظريات والمقاربات المفسرة لتحليل السياسة الخارجية.

فمن خلال أربع مطالب عالج هذا المبحث النظرية الواقعية باتجاهيهما – النظرية الليبرالية – النظرية البنائية – نظرية اللعبة.

أما الفصل الثاني فركز على واقع السياسة الخارجية التركية في فترة حزب التنمية والعدالة ارتكز هذا الفصل على مبحثين في كل مبحث. المبحث الأول تناول 4 مطالب:

أولا: تم التطرق إلى السياسة الخارجية التركية في ظل حزب التنمية والعدالة.

من خلال معالجة أولا: لمحة تاريخية عن حزب التنمية والعدالة، ثانيا: مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية، ثالثا: تطرقنا إلى أبعاد وأهداف السياسة الخارجية التركية، رابعا: مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية التركية.

وفي المبحث الثاني تم التركيز على أسس وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المغرب العربي من خلال ثلاث مطالب.

في المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي بالنسبة لتركيا، آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه دول المغرب العربي، توجهات السياسة الخارجية التركية نحو المغرب العربي .

أما في الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة تأثير البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه المغرب العربي وتطرقنا من خلال مبحثين: تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المغرب العربي، الأهمية الجيو اقتصادية للمغرب العربي بالنسبة لتركيا، دور الدبلوماسية التجارية في رسم العلاقات التركية المغاربية.

في الأخير المبحث الثاني تم تخصيصه لتقييم المسار الاقتصادي لتركيا في المغرب العربي.

من خلال المطلب الأول: عالج هذا المبحث نقاط القوة والضعف في العلاقات التركية المغاربية تحت عنوان تقييم سيرورة العلاقات الاقتصادية التركية المغاربية، التحديات والعوائق التي تواجه

الاقتصادي التركي في المغرب العربي، فيركز على آفاق ورهانات العلاقات الاقتصادية التركية في المنطقة المغاربية.

مصطلحات الدراسة:

الجيواستراتيجية: هي المخططات العسكرية والسياسية التي تهتم بدراسة وتحليل المشاكل الاقتصادية أو السياسية على المستوى الدولي انطلاقا من البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية مثل: الموقع الجغرافي – المناخ – السكان – حجم الدولة.

* **الجيو سياسية:** تعكس مدى تأثير الموارد والمحيط الطبيعي للدول على سياسة تلك الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي[1].

* **الجيو اقتصادية:** هي مدى تأثير الموارد الاقتصادية على توجهات وقرارات الدولة على الصعيد الإقليمي – الدولي وحتى على الصعيد الداخلي لها.

* **العمق التاريخي:** نظرية سياسة معاصرة طورها أحمد داوود أوغلوا وزير خارجية تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية ويقصد به محاولة دعم وترسيخ علاقات تركيا مع الدول العربية بمعنى سياسة خارجية شاملة ذات توجهات – جيو ثقافية – جيو سياسية – جيو اقتصادية.

تصفير المشاكل: هي رؤية ومبدأ اعتمدته تركيا في علاقاتها مع الدول وتهدف إلى التكامل الاقتصادي والتواصل مع جميع دول العالم وترتكز على الدبلوماسية البراغماتية[2].

[1] رزقة جهيدة، زوابيلة خيرة، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ما بين فترة 2000 – 2017 مذكرة نيل الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة سنة 2018/2017.

[2] مصدر نفسه.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

تمهيد:

في هذا الفصل المخصص للإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية تطرقنا من خلال مبحثين إلى:

- المبحث الأول: خصص لدراسة مختلف تعاريف السياسة الخارجية وأهدافها المختلفة إضافة إلى كل المحددات والفواعل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية.
- المبحث الثاني: تم التطرق من خلاله إلى أبرز النظريات والمقاربات التحليلية التي ساهمت بشكل كبير في فهم وتفسير السياسة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

تعددت تعاريف السياسة الخارجية وتباينت بين المفكرين والدارسين في ميدان العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية خاصة لدلك سنركز على أهم التعاريف والتعليق عليها قدر الإمكان

فقد عرفها **جيمس روزنو:** " هي مجموعة من الإجراءات السلطوية التي تنتهجها الحكومات سوآءا من اجل المحافظة على الوضع السائد او تغيير ما يجب تغييره

في حين عرفها **تشارلز هيرمان:** " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صناع القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلونهم ويقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.".[1]

أما **ريتشارد سنايدر** فله وجهة نظر مختلفة بحيث عرفها على أنها: " السياسة الخارجية هي منهج عمل او مجموعة من القواعد. وقد تكون كلاهما يتم اختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة تحدث حاليا او حدث حاليا او حدثت من قبل او يتوقع حدوثها في المستقبل.

أما تعارف الدارسين العرب فهي لا تختلف عن التعاريف السابقة من حيث الجوهر لدلك عرف:

الدكتور فاضل زكي السياسة الخارجية على انها: " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول" [2]

أما **محمد طه بدوي** فيرى أنها: " لا تعدو ان تكون برنامج عمل للدولة في المجال الخارجي"[3]

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة القاهرة ، 1998 ، ط2 ، ص 11 .
[2] زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية ، طرابلس دارة التالة ، 1999 ص 10
[3] فاضل زاكي السياسة الخارجية و ابعادها في السياسة الدولية ، بغداد ، مطبعة شفيق ،1970 ص 22

وحتى د/**ناصف يوسف حتى** له تعريفه الخاص فهو يعرفها على أنها : " سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكيات التي قد تأخذ اشكالا متنوعة موجهة نحو دولة او وحدات في المحيط الخارجي من ير الدول كالمنظمات الدولية او نحو قضية معنية"[1]

وكتعريف إجرائي يمكننا استنتاج أن السياسة الخارجية هي مجموعة من سلوكيات الدول وانشطتها الخارجية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها ويقصد بالسياسة الخارجية إنجاز برنامج أو جزء منه من اجل تحقيق المصلحة الوطنية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تمييز مجموعتين من التعاريف:

المجموعة الأولى عرفت السياسة الخارجية على اساس أنها منهج عمل او مجموعة من الإجراءات والسلوكيات وهي تعاريف شاملة لكنها لم توضح علاقة السلوك بالخطة الموضوعة من طرف صانع القرار.

أما المجموعة الثانية من التعاريف فلها وجهة نظر مختلفة وهو ما تجلى في التعاريف التي قدموها للسياسة الخارجية والتي تصب في خانة واحدة بحيث اجمعوا على اعتبارها مجموعة من البرامج والخطط للتعامل مع الوحدات السياسية المختلفة بمأنه لا يمكن الاعتماد فقط على برنامج الدول لفهم حقيقة افعال السياسة الخارجية نجد أن بعض الدول تعلن عن برنامج ولا تطبقه نظرا لاعتبارها مجرد برنامج أو خطة غير قابلة للترجمة على الواقع.

وتتجسد السياسة الخارجية في النقاط التالية:

- قيام الدولة بترجمة مصالحها القومية إلى مبادئ وأهداف.
- صانع القرار يأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الداخلية والخارجية عند ترجمة المصالح القومية
- الأهداف يستلزم إقرانها بالموارد المادية والبشرية والإمكانيات الضرورية لتحقيقها.
- يتخذ صانع القرار قراراته ويطور خططه بناء على إمكانيات دولته.

[1] محمد طه بدوي مدخل الى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1972 ص 285

المطلب الثاني: اهداف السياسة الخارجية

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم و المصالح المحورية للدول و يقصد بالأهداف كما في تعريف د/ودودة بدران:" هي الغايات التي تسعى الوحدة السياسية لتحقيقها في البيئة الدولية".[1]

معنى دلك انها هي التطلعات التي ترغب الدولة في تحقيقها في السياسة الخارجية من خلال تخصيص بعض الموارد لدلك والاهداف هي تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صناع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة من أجل المصلحة الوطنية وتجسيد طموحاتها.

ويمكن تحديد ثلاثة أصناف من اهداف السياسة الخارجية:

ا/ اهداف استراتيجية محورية: هي تلك الأهداف التي تستخدم الدول كل امكانياتها ووسائلها لتحقيقها والتي يمكن ان تكون بمثابة سبب وجود الدولة وديمومتها مثل:

- حماية الحدود وإقليم الدولة وضمان سيادتها
- المحافظة على الثروات القومية
- تحقيق امن اقتصادي والأمن بكل ابعاده.
- تعظيم قوة الدولة.

ب/اهداف استراتيجية متوسطة الامد: هي عبارة عن اهداف نسبية مرتبطة بقضايا معينة وتزول بانقضاء القضية بحيث تستلزم أحيانا دخول صناع القرار في مساومات لاختيار البديل عنها والتردد أحيانا من اجل إنجازها وهي تعتبر قاسم مشترك بين العديد من الوحدات الدولية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدولة
- خدمة المصالح العامة للدول في مختلف المجالات
- فتح أسواق جديدة من خلال الاتصال بالعالم الخارجي (علاقة الدولة مع الدول الأخرى)

[1] ودودة بدران،تخطيط السياسة الخارجية–نظرة تحليلة– مجلة السياسة الدولية،العدد29،بيروت:مركز الأهرامن1982،ص23

ج/ اهداف بعيدة الأمد (هامشية): هي عبارة عن تطلعات تكميلية أي بمعنى أنها توضع من اجل تحصين الأهداف الاستراتيجية، العليا وغالبا لا تحظى باهتمام كبير من الدول اي لا تخصص لها موارد لتحقيقها مثل: الدفاع عن التراث الثقافي، تقديم المساعدات الاقتصادية

يمكن تلخيص اهداف السياسة الخارجية في النقاط التالية:

- حماية الأمن القومي ووجودها الذاتي من أي عدوان خارجي
- تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية من خلال الدو الدي تقوم به في إضفاء مكانة دولية معينة للدولة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية.
- تلعب دورا كبيرا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة (سياسة عدم الانحياز).
- تأمين المصالح الخارجية للدولة.
- تحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي.
- كسب التأييد الشعبي من خلال التركيز على عدو خارجي.
- تلعب السياسة الخارجية دورا كبيرا لإكساب الدولة مكانة دولية تتناسب وإمكانياتها ودورها الثقافي والحضاري والديني.[1]
- دور السياسة في تدعيم سلطة صانع القرار ولإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية من خلال الحلول لتي يقدمها بأن المشكلات والأزمات الإقليمية والدولية.

مما سبق يتبين أن تحديد قيمة الهدف وأولويته في السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف النمط العام للسياسة الخارجية للدول. فنجد أن أهداف عليا لدولة ما قد تكون هامشية او متوسطة لدولة أخرى وهو أحد مصادر التناقض في السياسة الخارجية للدولة الواحدة فهو يتغير بتغير عنصر الزمن.[2]

[1] خضير إبراهيم سلمان،السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة العربية مند نهاية الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،ص9

[2] نفس المصدر السابق ،ص10

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

تتحدد السياسة الخارجية للدول بفضل عدة عوامل تسمى المحددات وتنقسم الى قسمين داخلية وخارجية:

1/ المحددات الداخلية: يقصد بها تلك العوامل الداخلية للدولة والتي يمكن من خلالها تحديد توجهات واهداف السياسة الخارجية وتتكون من:

ا/ محددات جغرافية: تشمل التضاريس والمناخ ومساحة الدولة والموقع الجغرافي وهي من مكونات الجغرافية السياسية للدول وهذه الخصائص تلعب دورا كبيرا في تحديد: مدى قوة الدولة واستراتيجيتها وأيضا في تحديد وزن الدولة في المساحة الدولية.

بحيث يلعب الموقع الجغرافي دور كبير في الاستراتيجية الدولية والتأثير المباشر في السياسية الخارجية للدول من خلال عناصر قوة الدولة مثل: السواحل البحرية الواسعة التي تعتبر منافد طبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي.

ب/ الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية عنصرا فعالا في التأثير على السياسة الخارجية، والمتمثلة في: البترول والغاز، المعادن كالحديد والنحاس والدهب. والموارد الغذائية كالقمح والدرة. الشيء الدي يساهم في تحقيق استقلال اقتصادي للدولة مما يكسبها نفودا دولية يمكنها من التأثير في السياسة الخارجية للدول الأخرى وحتى إمكانية اتخاذ مواقف دولية حازمة ومثال ذلك الو م أ تعتبر دولة مهيمنة ومؤثرة في العالم لأن اقتصادها يعادل ربع الاقتصاد العالمي.

ج/ المحددات البشرية: ويقصد به النمو السكاني للأفراد داخل الدولة وكيف يؤثر ذلك على الدولة بالسلب وبالإيجاب. ويمكن تمييز بعدين لتأثير العامل البشري على الدول:[1]

[1] عبد القادر فهمي،مدخل الى الإستراتيجية،عمان ،دار مجدلاوي،2006،ص60

1/ البعد الإيجابي: الحجم السكاني الكبير للدولة يمكنها من تكوين قوة عسكرية تؤهله لتحقيق الأهداف الخارجية. وايضا النمو السكاني يعد من أهم المكونات لتطوير القوة الوطنية من الناحيتين الكمية والنوعية من حيث توفير اليد العاملة سوآءا في الاخل او الخارج وتطوير القاعدة الصناعية ودعم القوة العسكرية، كما لحجم السكان تأثير على قدرة الدولة على شن الحروب مثال ذلك: الصين فهي اليوم قوة مرهوبة بفضل ما تملكه من كتلة بشرية هائلة في قوتها العسكرية مزودة بتكنولوجيا حديثة.

لذلك يعتبر حجم السكان المناسب وتميزه بالتقدم العلمي يعتبر من عناصر قوة الدول.

2/ لبعد السلبي: العدد الكبير للسكان يؤدي الى انفجار ديمغرافي مما يخلق مشاكل اقتصادية خاصة في مجال التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي واستحداث العديد من المشاكل

د/ المحددات العسكرية والسياسية: العامل العسكري هو أداة لتحقيق الأهداف الخارجية فامتلاك الدولة للأسلحة التكنولوجية الذكية إضافة الى العقيدة العسكرية الفعالة والعدد الكبير لأفراد الجيش كل هذه العوامل تعطي للدولة هيبة ووزنا على المستوى الدولي إضافة الى عامل الاستقرار السياسي الذي يحسن صورة الدولة على الصعيد الخارجي ويتجلى دوره في تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تستطيع من خلالها رسم أهداف تحقق من خلالها مما يؤدي إلى الإنفتاح بين الدول والمساهمة بذلك في حركية السياسة الخارجية للدولة.[1]

[1] لغيمة راضية،مرجع سابق،ص22

المحددات المجتمعية والشخصية: تحدد خصائص القومية المشتركة سلوك السياسة الخارجية للدول. يسبب تأثر صناع القرار بالصفات القومية التي يشعرون بها. وهذا ما يضفي سمة الشخصية على السياسة الخارجية الشيء الذي نجده عادة لدى قادة دول العالم الثالث اين تكون اللمسات الشخصية للقائد هي محرك السياسة الخارجية ولقد سعى الباحثين في تحديد السمات الشخصية وتصنيفها والتي وجدوا أن لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدولة على غرار نمط تحقيق الذات الذي جاء به أبراهام ماسلو وهو من الأنماط التي تؤثر بالإيجاب على السياسة الخارجية للوحدات الدولية مثال ذلك:

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الصحراوية قائمة على: الشعور بالانتماء المغاربي – العربي – الجوار – مبدا عم تقرير المصير[1]

2/ المحددات الخارجية:

أ/ طبيعة النظام الدولي:

قد يتخذ النظام الدولي عدة اشكال ، احادي ، ثنائي ، متعدد الأقطاب ، و هذا يؤثر بشكل كبير على السياسات الخارجية للدول داخله .ففي النظام الدولي الحالي على سبيل المثال نجد انه يصعب على أي دولة تبني سياسة العزلة و هذا بسبب نمو توزيع القوى الذي يدفع بالدول الأضعف الى الدخول في تحالفات مع دول اقوى لأجل حماية امنهم القومي الذي يدفع بالدول الأضعف الى الدخول في تحالفات مع دول اقوى لأجل حماية امنهم القومي وفي بعض الحالات تكون توجهات تلك التحالفات معارضة لتوجهات السياسة العامة للدول الضعيفة فتكون الدولة الصغيرة هنا مجبرة على الخضوع لتوجهات الدولة المنشئة للتحالف.

[1] نفس المصدر السابق،ص22

ب/ المؤسسات الدولية:

تنظم المؤسسات الدولية العلاقات الخارجية بين الدول فبالتالي تؤثر على سياساتها الخارجية لأنها تخلف فيود على بعض أفعال وتصرفات تلك الدول.

– كما تبدل أيضا عدة جهود لأجل محاولة تنسيق التعاون والعمل المشترك الدولي لحل النزاعات والقضايا العالمية المشتركة بين الدول.

– ونجد ان هذه المؤسسات الدولية تتميز بازدواجية المعايير حيث في بعض الأحيان تكون مجبرة على ان تصبح أداة لتحقيق مصالح الدول الكبرى بغض النظر ان كانت تلك المصالح تتعارض مع المبادئ الخاصة لتلك المؤسسات الدولية او لا مثل منظمة الأمم المتحدة[1]

ج/ البنيان الدولي:

«يقصد به ترتيب الدول حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي، وعن دوره كمؤثر خارجي في السياسة الخارجية للدول فيفتح من خلاله انه كلما كان البنيان الدولة متعددة الأقطاب زادت فرصة الدول في التأثير فيه من خلال انضمامها الى أحد الأقطاب، الامر الذي يجعل تلك الدول في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى " ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدولة و تتفاوت درجة الشيء الذي مهد له.

د/ العمليات الساسية الدولية:

ويقصد به الجانب الحركي والتفاعلي للنظام الدولي وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل، والمعاملة بالمثل، والتي تفرز في الأخير شكلين من أشكال التعامل بين الدول، إما علاقة ذات طابع تعاوني، وإما علاقة ذات تعاون صراعي.[1]

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ص 131.

المطلب الرابع: الفواعل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية:

وهناك عدة فواعل لها تأثير فعال في صنع السياسة الخارجية وتنقسم إلى قسمين: فواعل رسمية (حكومية)، وفواعل غير رسمية (غير حكومية).

أ- الفواعل الرسمية:

وهي الجهات الرسمية المكلفة بصياغة السياسة الخارجية للدول، وتنحصر في ثلاثة مؤسسات وهي:

1/ السلطة التنفيذية:

وهو الرئيس ويعتبر اعلى سلطة في الدولة في الأنظمة الديموقراطية، يعمل على إدارة الشؤون دولته في الداخل والخارج، له صلاحيات واسعة جدا سوآءا في صنع السياسة او تعديلها.[1]

- وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فالكثير من القرارات هي من صنعه ولأجل ذلك لديه جهاز استشاري ضخم يصنع مستشارين ذوي خبرة ومعرفة واسعة في الشؤون الدولية.[2]

2/ السلطة التشريعية:

تأخذ هذه السلطة عدة أسماء مختلفة مثل مجلس الشيوخ او الكونغرس، مجلس الشعب او الشورى...

- لكن تعتبر صلاحيات السلطة التسريعية محدودة في الشؤون الخارجية عكس الشؤون الداخلية، يقتصر دورها في المصادقة على قرارات السياسة الخارجية التي تقدم اليها او الاعتراض عليها.[2]

[1] جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة،1999، ط1، ص 115
[2] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق ص 159

3/ المؤسسة العسكرية:

تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذا خصوصا عندما يتعلق الامر بقضايا الامن الوطني.

تعتبر هذه المؤسسة داعم أساسي ومهم للرئيس في اتخاذ القرارات خصوصا تلك المتعلقة بالدفاع والامن الوطنيين.[1]

فالجيش يعتبر مؤسسة من مؤسسات الدولة التابعة لها وليس لنخب معينة ويفترض ان تكون مستقلة ومحايدة، فطبيعة العلاقة بين الجيش والسلطة انفصالية لتفادي حدوث خلافات وصراعات سياسية.

ب- الفواعل غير الرسمية:

تتلخص في ستة هيئات غير حكومية وهي كالاتي:

1/ وسائل الاعلام:

تعتبر أداة مهمة في تكوين الراي العام وفض النزاعات والتخفيض من حدتها إذا استخدمت بأمانة ونزاهة من خلال تحليل الاحداث ونقل الاخبار وجمع المعلومات ونشرها بسرعة بفضل التطور التكنولوجي الذي أزال الحواجز بين السياسة الداخلية والخارجية.[2]

2/ الراي العام:

يعمل الراي العام على توجيه السياسة الخارجية بالضغط على الحكومة من خلال الرفض او التأييد لبعض الاحداث وهناك عدة عوامل ساهمت في تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية منها التطورات التكنولوجية التي ألفت الحواجز بين السياسة الداخلية والخارجية، الصراع الايديولوجي واستهدافه للطبقات المجتمع ويتجلى ذلك في:

[1] عبد الاله بالعزيز، السياسة في ميزان بين الجيش والسلطة كتاب الجيش والسياسة في الوطن العربي (بيروت مركز الدراسات) الوحدة العربية، 2002، ط1، ص 17 – 19.
[2] فاروق أبو زيد، دور الراي العام ووسائل الاعلام في صنع السياسة الخارجية، مجلة الديبلوماسي، العدد الرابع، ص 43.

1. التأثير في الاجندة السياسية الخارجية من خلال ترتيب اولويات القضايا لدى صانع القرار
2. التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية ووضع حدود معينة على صانع القرار
3. التأثير في خيارات السياسة الخارجية

يفضل الدبلوماسية المفتوحة التي اولت للراي العام الفرصة في التأثير على صنع قرار السياسة الخارجية.[1]

3/ المنظمات الدولية: تنقسم الى قسمين:

منظمات دولية عالمية: اذ تعتبر منظمة عالمية إذا كان تكوينها واختصاصها على النطاق العالمي تكون العضوية مفتوحة لكل دولة تريدها مثال ذلك: عصبة الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، المنظمات المتخصصة (UNICEF – UNISCO – FAO)

منظمات دولية إقليمية: تكوينها واختصاصها مقتصر على نظام جغرافي محدد إقليمي، مثل: الأسيان الجامعة العربية منظمة الوحدة الافريقية

يمكن ان تتدخل في حالات معينة كوقوع عدوان على دولة عضو او حدوث امر فيه تهديد للأمن والسلم الدوليين.

تهدف الى تغيير استراتيجية التعامل بين الدول في مجال العلاقات الدولية وتوفر طرق جديدة (غير رسمية) لتحقيق اهداف ومصالح[2].

4/جماعات الضغط: هي عبارة عن مجموعة من الافراد تجمعهم مبادئ مشتركة واهداف واحدة عملها الضغط على الدول باستخدام الحملات الإعلامية والندوات والتجمعات من اجل تحقيق مطالبها.[3]

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق ذكره، ص 246.
[2] مناجي محمد الهتاش، محاضرات السياسة الخارجية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت،العراق.
[3] محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق ص 293.

وتسمى أيضا باللوبيات كما انها تلعب دورا هاما في تأثير على الحياة السياسية بفعل سعيها الى صنع علاقات مع صناع القرار ومحاولة اقناعهم بالمشاكل المطروحة واستغلالهم الوسائل المشروعة [1]

5/ الأحزاب السياسية: في الماضي لم تكن الاحزاب تولي اهتمام بالنشاط الخارجي اما اليوم فهي تتنافس فيما بينها من اجل صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال رفع القرارات وقت الانتخابات والاتصال مع الاحزاب في الدول الاخرى وتوقيع اتفاقية تعاون، يظهر دور الأحزاب السياسية في التأثير في صنع السياسة الخارجية من خلال ثلاث نقاط:

1. من خلال الاعلام والتثقيف، توعية الشعب.
2. من خلال تكوين صناع القرار او المواطنين.
3. التنسيق الجيد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (حسن الفصل بينهما).

أيضا يؤثر من خلال إعطاء أهمية بالغة للسياسة الخارجية في برامج الأحزاب وحتى المعارضة لها دور من خلال سوآءا الضغط او التأييد لمواقف الدولة تجاه الازمات الخارجية.[2]

6/ القطاع الخاص: يظهر دور القطاع الخاص وتأثيره في قضايا السياسة الخارجية من خلال توفير العمالة او الفرص الاقتصادية للدول.

فهو يعتبر قاعدة محورية لصنع السلم والامن الاقتصادي بين الدول من خلال تطوير التجارة الدولية وتدعيم الاستثمارات بين مختلف الدول[3].

او ما يسمى بالعولمة الاقتصادية فهي ترتبط ببروز مجموعة من القوى العالمية والاقليمية والمحلية الجديدة خلال فترة التسعينات والتي تنافس الدول في المجال السياسي ومن أبرز هذه

[1] محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق ص 294.
[2] ناجي محمد الهتاش ، مرجع سابق.

[3]Nepal developementforum . 2002 k policy paper on private sector developement his majestery'sgoverment of Nepal ,Ministery of finance …….. , Februry , 2002 , w.w.wpdf 2002 , np / pdf.

القوى التكتلات التجارية الاقليمية كالسوق الأوربية المشتركة التي اصبحت قادرة على اقرار قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم

ايضا الشركات العابرة للقارات التي تشكلت نتيجة التحالفات العابرة للقارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العملاقة في كل من اوروبا وامريكا واليابان بحث تقوم هذه الشركات بإعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة حكمها في الاسواق العالمية وتوجيه سياساتها.

ان القوة الاقتصادية والمالية التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكامل تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وخاصة دول العالم الثالث والتأثير على سياساتها الخارجية وقراراتها.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول: النظرية الواقعية

ظهرت الواقعية اعقاب الحرب العالمية الثانية لمواكبة اجواء دولية مليئة بالتوتر والصراعات وارتباطا بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي.

بحيث اعتبرت الواقية آنذاك بمثابة ثورة على التوجهات المثالية التقليدية المهيمنة على تحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى.

يعود الفضل إلى إدخال الواقعية كمدرسة فكرية لدراسة العلاقات الدولية إلى المحلل السياسي الأمريكي صاحب دعامتي التحليل الواقعي الأساسيتين القوة والمصلحة القومية لهانس مورغا نتو من خلال أشهر كتبه السياسية بين الأمم politics among nations الذي أحدث ثورة في الدراسات الاكاديمية للسياسة الدولية عام 1948.

I- الواقعية الكلاسيكية :

1- تعريف الواقعية الكلاسيكية:

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم النظرية الواقعية، وذلك بسبب كثرة التطورات التي شهدتها النظريات، فعرفها كينيت والتز: "الواقعية تعتبر أن مصالح الدولة توفر انبثاق الفعل والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول، ومن ثم فإن الحساب اليوم يثوم على هذه الضرورات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل التي تستخدمها الدول من أجل مصالحها".

وعرفها مورغانتو في كتابه: "الواقعية السياسية تعتبر أن الحياة السياسية مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية، وأن السياسة الدولية كأي سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة".

2- المبادئ السبعة لمورغانتو:

ووضع لها مجموعة من المبادئ اعتبرها دعامات رئيسية في التحليل الواقعي للسياسة الدولية.[1]

[1] احمد وهبان، نفس المرجع السابق، ص14

أ- تعتقد الواقعية انه لا يوجد فرق بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية من حيث موضوعية القوانين الحاكمة لها المتجذرة في الطيبة الانسانية ذاتها.[1]

ب- تعتمد النظرية الواقعية في تحليلها وفهمها للبيئة السياسية الدولية على مفهوم المصلحة القومية محددة في إطار القوة التي تعتبر غاية موضوعية لكل الدول

ج- تفترض الواقعية ان مفهومها المحوري المتمثل في استهداف القوة يعتبر معيارا موضوعيا صالحا لتفسير سلوك الدول على المستوى العالمي.

د- تدرك الواقعية اهمية القيم الاخلاقية وتعتبر ضمان البقاء والاستمرارية من اعظم المبادئ الاخلاقية للدولة، بالنسبة للواقعية يتم تحديد معايير للقيم اخذة في الحسبان الظروف الزمانية والمكانية لكل موقف.[2]

هـ- ترفض الواقعية فكرة التزام الدول في علاقاتها بالقواعد الاخلاقية المعروفة باعتبارها انها تعلم ما هو خير وما هو شر في السياسة الدولية، بحيث تسعى الى التمييز بوضوح بين التطلعات الاخلاقية المتعلقة بدولة ما والقوانين الاخلاقية الشائعة.

و- تحرص الواقعية على استقلالية المجال السياسي كما يحرص الاقتصاديون والقانونيون على مجالاتهم.

السياسة الدولية لدى مورغا نتو شانها شأن عالم السياسة عامة فهي ليست الا حالة صراع من أجل القوة، كما أن العلاقات بين الدول هي علاقات قوة لا يحكمها سوى قانون واحد وهو قانون المصلحة القومية ان القوة والمصلحة القومية ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية وهي كلها من الطبيعة البشرية المبنية على الشر والأنانية.

3- أهم رواد الواقعية الكلاسيكية:

ومن أهم رواد هذه النظرية الواقعية: مورغانتو- نيكولاس سيبكمان – جون هيرز- ريمون آرون- مارتن وايت.[3]

[1]

[2] أحمد محمد وهبان: النظرية الواقعية وتحليل السياسة الخارجية من مورغانتو إلى ميرشايمر، (دراسة تقويمية) كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 15.

[3] أحمد محمد وهبان: مرجع سابق، ص 18.

4- المبادئ ومرتكزات العامة الواقعية الكلاسيكية:

تتلخص في النقاط التالية:

أ- العلاقة الديناميكية بين سياسة القوة والمجتمع.

ب- الربط بين مفهومي القوة والمصلحة.

ج- المصالح المادية تهيمن على أعمال البشر وليس الأفكار.

د- ترفض الواقعية السياسية الطموحات والقوانين الأخلاقية.

5- انتقادات الواقعية الكلاسيكية:

أ- لم تميز الواقعية بين القوة كنتيجة والقوة كأداة ودافع.

ب- اعتبار المصلحة كهده سهل التحقيق.

ج- اعتقاد النظام السياسي الدولي ثابت مادام أن مصالح الدول تتحدد بالقوة في كل الظروف، وهذا خطأ فالنظام الدولي يتسم دائما بعدم الثبات ودو قوة نسبية متغيرة.

د- اعتبار أن القوة أداة تحليل لوحدها صالحة لكل ظواهر السياسة الخارجية، وهذا خطأ فهناك التعاون والاندماج، والاعتمادية كأدوات تحليل للسياسة الخارجية.

هـ- تتسم تحليلات الواقعية الكلاسيكية للسياسة الخارجية بالتشاؤمية، لأنها تأثرت بظروف خاصة (ما كان يحدث في الأربعينيات من القرن العشرين).

II- الواقعية الجديدة (البنيوية) neorealism

1- تعريف الواقعية البنيوية:

في اواخر العقد السابع من القرن -20- أحدث كينيث والتز من خلال كتابه {نظرية السياسات الدولية 1979} شرخا كبيرا عن واقعية مورغانتو التقليدية وهي ما سميت بـ الواقعية الجديدة أو البنيوية.

تنطلق الواقعية الجديدة من مسلمة أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، وذلك بسبب عدم وجود سلط شرعية تمتلك وسائل ردعية لمن يعتدي عليها.[1]

[1] احمد وهبان، نفس المصدر السابق،ص 21

كما تعتبر البنيوية نظام السياسة الدولية عامة، وحتى الدول بحيث تتمتع بسمات مميزة، فهي تؤسس لاستقلالية السياسة الدولية، بمعنى أن كل تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى السياسة الخارجية للدول، وتنطلق البنيوية من أن هدف الدول هو البقاء لذلك تبدل مجهودات اقتصادية، عسكرية، وسياسية من أجل ذلك، وحتى المجهودات الخارجية كبناء الأحلاف.[1]

2- أهم الرواد:

من أبرز روادها: كنيث والتز- روبرت تاكر- جورج مودلسكي- جون ميرشايمر.

3- مرتكزات (مبادئ) الواقعية البنيوية.

تنطلق الواقعية البنيوية من اعتبار البنية الفوضوية للنسق الدولي هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها وليست الطبيعة البشرية.

على أساس أنه من الصعوبة تحديد طبيعة البشر وفق معايير علمية صارمة وأن التركيز على الجوانب الشخصية لصناع القرار ليس من شأنه أن يقودنا إلى فهم صحيح للعالقات الدولية.

وعليه ركزت على بنية النظام الدولي structure of the system.

1. اعتبار الفاعلين الأساسين في النسق الدولي هم جماعات متباينة بتباين وحداتها الإقليمية.
2. اعتبار سلوك الدول يتسم بالرشد أو العقلانية بمعنى إن الدول تعمل دائما وفق منطق المصلحة القومية (والتي تساوي هدف البقاء-الأمن-التفوق النسبي).
3. اعتبار الدولة وحدة واحدة كفاعل دولي. بمعنى أنه بارتباط مشاكل الدول بطبيعة النسق الدولي فإنه بطبيعة الحال تصرفاتها ستكون استجابة لسلوكيات القوى السياسية الدولية لا الداخلية.
4. النسق الدولي يتسم دائما بالفوضى وهي لصيقة ببنيته نظرا لعدم وجود سلطة عليا.

1

التركيز في التحليل على معضلة الأمن باعتبارها الهاجس الأساسي للدول قاطبة، والذي يمثل إفرازا طبيعيا لطبيعة نسق الدولة الفوضوية.[1]

الدول تتفاعل في النسق الدولي على مبدأ مساعدة الذات self-help بمعنى اعتماد كل دولة على نفسها في تحقيق أمنها وبقائها.[2]

- **المعضلة الأمنية:**

معنى المعضلة الامنية لدى الواقعيين البنيويين يتمثل في معظم الخطوات التي تتخذها قوى عظمى لتعزيز أمنها والتي بدورها تقلل من مستوى أمن الدول الأخرى. فالدول التي تحسن من موقفها في ميزان القوى العالمي بطبيعة الحال يكون دلك على حساب دولة أخرى. لأنها تفقد بعضا من قوتها النسبية.

ففي ظل عالم يتسم بالمعادلة الصفرية يكون من الصعب على اي دولة دعم فرضها ابقاء دون تهديد من الدول الأخرى. يري ميرشايمر أن الدول تتنافس فيما بينها من اجل القوة ومن أجل بحثها المتواصل عن الأمن.[3]

إن الشائع في مفهوم المأزق الامني الذي كثيرا ما برز في الاتجاه الواقعي سواء التقليدي او الجديد، والمأزق الامني هو الوضعية التي تتواجد فيها الحكومات أمام مشاكل تمس بأمنها، اين يكون الخيار بين امرين متساويين وغير مرغوب فيهما. فهي حالة يصعب فيها اتخاذ القرار بين امرين كلاهما يلحقان الضرر بالدولة.

يتركز مفهوم المعضلة الامنية على فرضية ان الامن حالة تتنافس الدول على تحقيقها وفي ظل نظام عالمي فوضوي لا سلطة فيه قادرة على تامين النظام يتيعن على الدول ان تهتم بجهودها الخاصة التي توفر لها الحماية و في اطار مسعاها لتامين ذلك نجدها تكتسب قوة اكثر فاكثر لتكون قادرة على تجنب اثر قوة الدول الاخرى.[4]

[1]

[2] أحمد محمد وهبان: مرجع سابق، ص 19.

[3] صباح بالة: الموسوعة السياسية، 8جوان 2021، 14سا 31د.

[4] احمد محمد وهبان: مرجع سابق ص 31

- **نظرية الدفاع الهجومي:**

طرح كل من روبرت جيرس وجورج كوستر وستيفن فان افرا نظرية الدفاع الهجومي والتي تعتبر خطوة تطور في النظرية الواقعية الجديدة. مفادها ان الحرب تكون أكثر احتمالا عندما تكون الدول قادرة على قهر نظيرتها بسهولة. فحين يكون الدفاع أيسر من الهجوم يصبح الأمن أكثر رسوخا وتتقلص حوافز التوسع ويمكن للتعاون أن يزدهر.

وغدا كانت الافضلية للدفاع وكانت الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية حينئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل اللّازمة للدفاع عن نفسها دونما تهديد الآخرين وهدا ما من شأنه تقليص آثار الفوضى التي يتسم بها النسق الدولي

ووفقا للواقعيين الدفاعيين الدول تسعى للمجرد البقاء و الدول العظمى يمكنها ضمان أمنها من خلال إنشاء تحالفات موازية وتبني مواقف عسكرية دفاعية على سبيل المثال :امتلاك قوة نووية كافية للانتقام.[1]

4- إسهامات البنيوية في تحليل السياسة الخارجية:

يتجلى إسهام البنيوية في تحليل السياسة الخارجية من خلال:

أ- التركيز في التحليل على مستوى النسق: بمعنى أي تغيير يحصل على مستوى النسق يؤثر في بنيان السياسة الخارجية.

ب- تفسير تفاعلات البيئة الدولية من خلال افتراض السلوك العقلاني للفاعل (صناع القرار).

إدراك الدول للتهديدات وتصرفها تصرف عقلاني وحسب قوانين النسق الدولي.

5- نقد النظرية البنيوية:

وجود مفاهيم وحجج غير واضحة.

أ- عدم وجود توضيح في التمييز بين الأمور الموضوعية والذاتية في الحياة السياسة الدولية.

ب- الاهتمام فقط بالمجال الأمني والسياسي في التحليل، وإهمال الجوانب الأخرى.

[1] مقل اسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، منشورات دار السلاسل، الكويت، ط 5، 1987، ص 50.

ج- عدم الاهتمام بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى، التي تحاول إجاد صورة شاملة للساسة الدولية.[1]

أوجه الاختلاف بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة.

1/ الواقعية الكلاسيكية:

الدول ف-نظرية استقرائية تعتمد في شرح السياسة الدولية على تحليل التفاعلات والأفعال الناتجة عن ي النسق الدولي.

- تعتبر القوة بحد ذاتها هدفا.
- حالة الفوضى في النسق الدولي وتفاعل الدول فيها تعتمد على حجم الدول وموقعها وقوتها الداخلية وقدرات القيادة السياسية.
- تركز على تأثير الطبيعة البشرية في سلوكات الدول.
- تأييدها للتعددية القطبية.
- اهتمامها بالقوة العسكرية والاقتصادية.

2/الواقعية الجديدة:

- النسق الدولي هو الذي يفرض على الدول السعي إلى القوة وليس الطبيعة البشرية.
- فوضوية النسق الدولي هي المحدد لخيارات الدول في سياساتها الخارجية.
- القوة هدف ووسيلة.
- الفوضى تقيد تصرفات كافة الدول مهما كان حجمها.
- تؤيد الثنائية القطبية.

نقاط التداخل بين الواقعية الكلاسيكية والجديدة

رؤيتها الموحدة تجاه:

- التركيز على الأمن
- الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي هي نتاج انعدام سلطة عليا تضبط سلوك الدول

[1] محمد الهتاش، مصدر سابق، ص 21.

- اعتبار الدولة فاعل رئيسي في السياسة الدولية
- الهدف هو: البقاء وصيانة امن الدولة ومصلحتها القومية على المستوى الدولي من خلال السعي للحصول على القوة بصورة تراكمية[1]
- **الواقعية الدفاعية:**

استنبط الواقعيون الدفاعيون انه في ظل الظروف العادية تصبح احتمالات نشوب الحرب بسبب الفوضى ضعيفة، وانطلاقا من الافتراض الأساسي الخاص بالجماعية يحتجون بصعوبة توقع قيام الجماعة الأقوى هوية (مثل القومية) بالعمل على إخضاع الجماعات الأخرى والاستيلاء عليها[2]، ومنه فإن ابتعاد هدا الاحتمال سيخلق الوضع لأكثر امنا للدول. وعلى نحو مشابه يمكن للتكنولوجيا أن تجعل من عملية الإخضاع الاحتمالتزعم الواقعية الدفاعية أن الدول لديها ميل إلى التوازن مع الدول الأخرى، وإذا لم تفعل ذلك فإنها قد تعاني من عواقب وقد يتم القضاء عليها. فالدول تميل إلى التوازن مقابل القوة. وهي تعتقد أن الهيمنة هي استراتيجية غير حكيمة للدول للبقاء عل قيد الحياة ، وأشاروا إلى أن الدول التي تسعى إلى الهيمنة يمكن أن تجلب للدول أو لنفسها صراعات خطيرة مع نظرائها. بدلا من ذلك يؤكد الدفاعيون على الاستقرار من خلال التوزيع المتساوي للقوة بين الدول "توازن القوى" حتى تضمن أي منها لن تخاطر بهاجمة الأخرى، ومن ثم فإن توازن القوة بين القوى هو مفهوم أساسي في نظرية الواقعية الدفاعية. لهدا تفترض أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من النفود.[3]

- **الواقعية الهجومية:**

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية حيث انتقدها حول المرتكز الأساسي لها في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها.

حيث ترى عكس ذالك، بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة، لدا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة ومن ثم استمرار حالة الفوضى المطلقة.

1

2

[3] م مناحي دشر:ا لنظرية الواقعية: دراسة في الاصول و الإتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر) مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، ص 410.

يرون أصحاب الواقعية الهجومية ويعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة. لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تفسيرا من القدرات الهجومية فإ نه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطاب الهجومي. آنداك يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد ،الأخرى ن وهي بد لك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية في تحليل السياسة الخارجية:

الليبرالية كلمة لاتينية تعني الحرية والاستقلالية أي التحرر التام من كل أنواع الإكراه الخارجي سواء كان دولة أو فردا، ويتمحور مفهوم الليبرالية أكثر حول الفرد صاحب القيمة بحد ذاته، وجب احترامه بغض النظر عن ديانته أو مذهبه أو حتى معتقده السياسي .ظهرت خلال القرن السابع عشر ميلادي من أهم روادها الأوائل: ادم سميث، ايمانويل كانط، جيريمي بنطام...الخ.

أعطت هذه النظرية أهمية كبيرة للقانون ولعنصر القيم والأخلاق لهذا يطلق عليها أيضا بالنظرية المثالية .تنقسم الليبرالية إلى كلاسيكية وجديدة بمجموعة من التيارات: الليبرالية الجمهورية، الليبرالية المؤسساتية، النفعية، التجارية وغيرها

مرتكزاتها:

تنطلق الليبرالية الكلاسيكية في تحليلها للسياسة الخارجية من مستوى الدولة وتؤكد على وجود الكثير من أشكال العلاقات بين الدول وليست علاقات الصراع وحسب، إذن فلدى الدولة أهداف أخرى غير البحث عن كيفية زيادة القوة (الطرح الواقعي)، فالدولة بالنسبة لليبيراليون تسعى إلى بناء عالم يسوده السلم والعدالة ومنه فان الدولة تحاول تطبيق قواعد القانون الدولي أثناء عملية تنفيذها للسياسة الخارجية.[1]

ترى الليبرالية الجديدة بأن البيئة التي تصنع فيها السياسة الخارجية هي التي تضبط سلوك الفواعل أو الدول و نتيجة لوجود عدة تيارات في هذه المقاربة نجد أن هناك من اعتمد في

[1] حمدوش رياض: مرجع سابق ص 53

التحليل متغيرات داخلية (البيئة الداخلية للدولة) كالسياسات الاقتصادية والأيديولوجية والبنيات الاجتماعية وهناك من انطلق في تحليله من البيئة الدولية كالمؤسسات الدولية.[1]

- **علاقة البيئة الداخلية بسلوك الدولة الخارجي:**

المقاربة الليبرالية النفعية:

تعطي هذه الأخيرة الأولوية في صياغة السياسة الخارجية للدول الى الفواعل المجتمعية وهي لا تنظر للدولة كوحدات مندمجة وإنما كمؤسسات تمثل مصالح بعض الفئات المجتمعية [2]

وهذه الفئات هي التي تصنع بالدرجة الأولى السياسات الخارجية للدول أما المؤسسات السياسية فتصبح مجرد أداة يتحكم بها الأفراد والفئات لتمرير أولوياتهم الى السياسة الخارجية للدولة

وبناء السياسة الخارجية يكون حسب ادراكاتهم مما ينتج عنه هيمنة فئة معينة على عملية صناعة السياسة الخارجية حسب قوة الفئة وإمكانياتها، ويحدث صياغة وإعادة صياغة السياسة الخارجية في كل مرة تتغير فيها الفئة المسيطرة وهذه الفئات تتمثل في:

1. الأفراد العقلانيون.
2. جماعات المصالح الخاصة.

- **علاقة البيئة بسلوك الدولة الخارجي:**

الليبرالية المؤسساتية او التجارية:

ترى بان النظام الدولي له الدور الأكبر في صنع السياسة الخارجية للدول عن طريق بنيته (المؤسسات الدولية) التي تعمل على سن القواعد والأسس لتحقيق السلام والأمن الدوليين فتحاول السياسة الخارجية أن تكون أكثر تعاونية مع بقية الدول لتحقيق ذلك.

المطلب الثالث: النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية:

ظهرت البنائية كمنظور جديد في تحليل السياسة الخارجية في ثمانينات القرن الماضي تزامنا مع نهاية الحرب الباردة، من أهم روادها: الكسندر واندت، ونيكولاس اونوف.

[1]Gideon rose.neoclassical realism and theories of foreign policy. World politics vol 51 vs .p148

[2]Andrew noravisi, liberal international theary.2003p162

يعرفها نيكولاس اونوف: بأنها منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية على اختلاف أشكالها وهي إطار نظري سعى إلى تقديم تفسير عام لما يفعله الناس

وعرفها الكسندر واندت: أن البنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي تتمتع بالسمات التالية:

1. الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل.
2. الهيكل المميز للنظام الدولي هو تفاعل بين أكثر من عنصر.
3. يتم بناء الوحدات الدولية والمصالح الدولية في سباق هيكلي اجتماعي.[1]

مرتكزاتها:

ترتكز البنائية وتصب اهتماماتها على دراسة العلاقات الاجتماعية فهي تعتقد أن الهويات والقيم والأفكار والأخلاق والخطاب السائد له دور في الحياة السياسية ولها إمكانية تغير السياسة العالمية وهي تعتبر هذه العوامل عوامل ليست قابلة للتحول بطريقة متواصلة إذن كلما تغيرت الفواعل المجتمعية المهيمنة لدولة ما يحدث تغير حتمي لسياستها الخارجية.[2]

تبتعد البنائية عن التحليل الذي يرى أن الوحدات هي فواعل عقلانية فهي هنا تناقض النظريات التقليدية السابقة وترى أن الفواعل تصنع القرار بطريقة ديناميكية وتجارب تاريخية وثقافية ومضامين مؤسساتية استجابة لمعايير وقواعد، فالدول تعيش دوما ضمن حركية اجتماعية دائمة التأثير على السياسات الخارجية للدول[3]

تعترف البنائية مع الواقعية وليبرالية كذلك في تحليلها لصناعة القرار على نموذج "صاحب الدور"، وهو صانع القرار الذي يحاول فهم البيئة المحيطة به عن طريق ادراكاته الحسية وحساباته العقلانية في عملية معقدة ثم يتخذ قراره الذي يعتبره عقلاني نتيجة شعوره بالراحة والسعادة، وعليه فان اختيار صانع القرار لبديل من البدائل هو راجع لهويته ودوره الاجتماعي يقول آرثر ابل بوم: أن امتلاك الفرد خلفية ثقافية غنية خاصة، شرط لازم لعيش حياة كريمة

[1] حمادة عودة: النظام الدولي نظريات واشكاليات.(القاهرة، دار الهدى، 2003)،ص160

[2] حمدوش رياض: تاثير السياسة الخارجية الامريكية في عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد احداث 11سبتمبر 2001.رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية، علاقات دولية، جامعة منتوري قسنطينة،2012/2011، ص 64

[3] حمدوش رياض: مرجع سابق ص 71

ذات معنى وبذالك يعطي عالمه معنى ويكون له شخصية سليمة وخسران المرء ثقافة اشد الإصابات خطرا يمكن أن يتلقاها الشخص لأنها تدمر شخصيته[1]

اعتمدت البنائية كذلك في تفسير سلوك الفاعل الخارجي على متغير الهوية وقسموها إلى قسمين:

1. هوية داخلية (وطنية): وهي تقاليد الشعوب وثقافتهم وقيمهم وتصوراتهم، فحسب البنائية صانع القرار يقوم بوضع سياسته الخارجية وفق المعايير التي تتناسب مع هوية المجتمع الداخلي .
2. هوية الدولة: وتشمل الهوية الوطنية الخارجية(الهوية الدولية) وهي مجموعة المبادئ والمثل العليا التي تؤمن بها الدولة والتي تتحول إلى أهداف تسعى الى تحقيقها.

ثم تخلص البنائية إلى هوية ثالثة وهي السمعة الوطنية حيث تحاول الدولة الحفاظ على سمعتها بين أعضاء المجتمع الدولي من اجل الحفاظ على تحقيق السلم والأمن الدوليين وتحقيق الشرعية الدولية[2]

خلاصة القول أن المتغير الرئيسي الذي اعتمدت عليه البنائية في تحليلها للسياسة الخارجية هو المتغير الاجتماعي وبإضافة هذا المتغير تكون قد ساهمت كثيرا في إبراز السياسة الدولية ونجحت في إعطاء تفسير لظواهر النسق الدولية عجزت عن تفسيرها أهم النظريات التفسيرية.

المطلب الرابع : نظرية اللعبة (GAME THEORY)

تعد نظرية اللعبة او المباريات من النظريات الاستراتيجية المهمة لاتخاذ قرارات في حالة النزاع والصراع بين الدول .

ظهرت لأول مرة عام 1944م في كتاب " نظرية المباريات و السلوك الاقتصادي" لكل من اوسكار مورجنسترن و" جون نيومان ".

---

[1] ارثرايزك ابل بوم، الثقافة والهوية الشرعية، جوزيف ناين جون نوناهيو، الحكم في عالم نحو العولمة. ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض ، مكتبة العبيكان 2002 ص 435

[2] Alex Macleod ,danO'mera, théories des relation internationales contestations et résistances. Québec: éditions, 2007 p 196.

بعدها لقيت النظرية تطبيقا واسعا في مجال الاستراتيجية والسياسات الدفاعية والتحليل الاقتصادي .

تعريف مارتن شوبيك : [هي طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرار، خاصة في المواقف التي يغلب عليها طابع الصراع او التعاون**]** [1]

و من هذا التعريف نستنتج ان جوهر نظرية اللعبة يقوم على افتراض وجود مجموعة من متخذي القرارات المتداخلة اهدافهم التي يسعون الى تحقيقها ، بحيث لكل واحد منهم جزء من السيطرة الجزئية او المحدودة على الموقف الذي يتعاملون معه جميعا .

هذه النظيرة لا تفترض فوز طرف بالكامل مقابل خسارة الطرف الاخر فقط و انما قد تنتهي المباراة بحدوث نوع من التعاون بين الطرفين من اجل تفادي الخسارة المطلقة .

بحيث يمكننا تمييز نوعين من الصراعات او المباريات:

صراعات تنافسية – صفرية: بمعنى ان الكسب الذي يحققه احد الاطراف يعتبر في الوقت نفسه خسارة للطرف الاخر .

صراعات غير تنافسية – غير صفرية: اين يكون مصالح اطرافها غير متعارضة وانما متداخلة الى حد يسمح بالمساومة ة تقديم تنازلات المتبادلة للوصول الى اتفاق وهو الشيء الذي الاطراف الى التعاون و توزيع نتائج المباراة بينهم.

يوجد نوع ثالث وهو قليل الاحتمال والحدوث اين يتخاصم الطرفان ويهدفان الى تدمير احدهما للآخر وبالتالي خسارة كلاهما وتسمى بالصراعات الكارثية كما هو الحال في الحروب النووية المدمرة .[2]

[1] د/ اسماعيل صري مقلد : العلاقات السياسية الدولية . دار السلاسل الكويت، 1987. ص35

[2] د/ نفس المرجع السابق . ص36

اسس نظرية اللعبة :[1]

الخيارات :

وجود مجموعة من البدائل ويتم اختيار احدهما بطريقة عقلانية الذي يوصل الى نتائج عالية الربح واضرار وتكاليف اقل.

الاهداف:

بحيث يتم اخيار البديل على اساس الاهداف المحددة من طرف اللاعب فالأهداف هي التي توجهه نحو خيار معين .

العقلانية:

كل لاعب يختار الخيار الذي يمكنه من السيطرة او البقاء على قيد الحياة فهو بذلك قرار قائم على حساب الخسائر والارباح واختيار الانسب.

المنفعة:

تعتبر منطلق النظرية وغاية الصراع بحيث تربط عقلانية اللاعب بأهدافه.

المعلومات:

اساس اللعبة هو توفر معلومات وهو الشيء الذي يجعل اللاعب يختار استراتيجية بدقة وتحديد موقفه.

اهداف نظرية اللعبة واستعمالاتها: [2]

- ترشيد الاختيار بين البدائل المختلفة التي تعززها هذه المواقف الصراعية .
- معالجة صراعات المصالح سوآءا كان الصراع سياسي بشكل عام او صراعات متعلقة بالسلم و الحرب بشكل خاص.

[1] نفس المرجع السابق ص 3

[2] نفس المرجع السابق ص 3

- ❖ تجنب الصراعات و الحروب بين الدول.
- ❖ استخدامها يمكن السلطة من اتخاذ قراراتها بطريقة منطقية.
- ❖ تحقيق اهداف مشتركة على حساب اهداف قوى اخرى.

لكن في بعض القضايا السياسية الكمية لا يمكن تطبيق هذه النظرية، مثل : الايديولوجيا، العقيدة السياسية.

حدود استعمال نظرية اللعبة:[1]

- لا تصلح في تحليل الصراعات ذات البعد القيمي الايديولوجي.
- تبالغ في عقلانية الاطراف والذي يعتبر سلوك مفترض غير قابل للتحقيق في الواقع .
- لا تصلح لكل الاوضاع مثل: حالات التدخل الانساني وفي حالة عدم وجود استراتيجية مقابلة.
- في بعض مجالات دراسات الحرب نجد تحفظ فيما يخص قابلية تطبيقها على الشؤون الدولية بسبب بعض القضايا الكمية الغير قابلة للترجمة برموز حسابية كالمعنويات السياسية او العقيدة السياسية او الايديولوجيا.

[1] د/علي عودة العقابي : العلاقات الدولية – دراسة في الاصول و النشأة والتاريخ و النظريات ، 2010 . ص 15.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستنتج ان السياسة الخارجية هي عبارة عن برنامج عمل يتضمن أهداف تسعى الدول إلى تحقيقها سواء كانت قريبة او بعيدة الأمد و حتى أحيانا تكون أهداف هامشية بالإضافة إلى المصالح التي تعمل الدول على تأمينها باستخدام الوسائل والإجراءات التي تتماشى وإمكانيات الدولة وبذلك تكون السياسة الخارجية متكونة من شقين: أولا: من قرارات حكومية يتخذها صناع القرار.

وثانيا: من أفعال و قضايا خارج حدود الدولة.

كما تؤثر عدة فواعل رسمية وغير رسمية في صناعة قرار السياسة الخارجية آخذة بعين الاعتبار مجموع المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في ذلك.

أما من الجانب التنظيري فلقد ساهمت عدة نظريات اهمها: الواقعية باتجاهيها والليبرالية والبنائية وحتى نظرية اللعبة بشكل كبير في تحليل مفهوم السياسة الخارجية و قد ظهر تأثيرها هذه المقاربات من خلال تعدد الآراء والتفاسير وأيضا من التناقض الذي ميز جل التعاريف كمحاولة لإيجاد تعريف يستجيب للأغراض المنهجية والعلمية من أجل إضافة لبنة جديدة في حقل السياسة الخارجية.

الفصل الثاني:

واقع السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية

تمهيد:

منذ عام 2002م والذي وصل فيه حزب التنمية والعدالة إلى الحكم بقيادة الطيب رجب أردوغان عرفت السياسة الخارجية التركية تحولات جدرية في توجيهاتها ومبادئها وحتى أهدافها.

حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة جديدة تسمح لتركيا بأن تكون فاعلا إقليميا ودوليا.

ولقد عمل الرئيس الطيب رجب أردوغان على تحقيق ذلك من خلال إعادة تحديد منطلقات جديدة للسياسة الخارجية التركية.

بحيث يلعب العمق التاريخي دورا فعالا في توجهات السياسة الخارجية التركية خاصة تجاه المغرب العربي الذي يحتل مكانة استراتيجية في التوجهات التركية في طريقها إلى للانفتاح الدولي.

ولتوسع أكثر في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تجاه المغرب العربي تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

في المبحث الأول تم تخصيصه للتطرق إلى تاريخ حزب العدالة والتنمية وأهم مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم هذا الحزب إضافة إلى تطرق إلى لمحة تاريخية عن الحزب

أما المبحث الثاني فتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب:

في الأول عالجنا أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي بالنسبة لتركيا.

أما المطلب الثاني فقد عالج آليات تنفيذ سياسة الخارجية التركية في المغرب العربي.

والمطلب الثالث يتمحور حول توجهات السياسة الخارجية تجاه المغرب العربي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن حزب التنمية والعدالة

حزب التنمية والعدالة وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد برئاسة الرئيس التركي الحالي رجب الطيب أردوغان مند ماي 2017 وصل الحزب إلى الحكم سنة 2002 وتأسس ذو توجه إسلامي علماني وجدور إسلامية لكن ينفي أن يكون إسلامي مقره الرئيسي أنقرة – تركيا[1].

– تم تأسيس الحزب في 14 أوت 2001 من قبل رجب الطيب أردوغان والنواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان برأسه نجم الدين أربكان وتم حله في 2001 بقرار من المحكمة الدستورية العليا في أنقرة يوم 22 جوان 2001 بتهمة انتهاك الدستور الذي أسسه كمال أتاتورك، لذلك يعتبره البعض ذو توجه إسلامي علماني وجدور إسلامية، أما عن أيدولوجياته فنجد: أردوغانية، والعثمانية: ويطلق عليه العثمانيون الجدد ذلك أحد قادة الحزب أحمد داوود أوغلوا حيث قال في لقاء من نواب الحزب في 23 نوفمبر 2003 ((إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد ونجد أنفسنا مهتمين بالدول الواقعة بمنطقتنا نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال افريقيا والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب))، يتبنى أيضا الحزب رأسمالية السوق والليبيرالية الاقتصادية وديمقراطية محافظة مع انحياز سياسي يمني.

– حيث وصل الحزب للسلطة في عام 2002 حاول تقديم نفسه كحزب إصلاحي يلتزم بالأسس الديمقراطية والعلمانية التي تقوم عليها الجمهورية التركية لكن بعد ذلك بفترة بدأت تظهر نوايا حقيقية في الاستحواذ على السلطة وقد سيطر على الرئاسات الثلاث (الحكومة، البرلمان والجمهورية)، ثم بدأ بتغيير النظام السياسي من الداخل عبر استراتيجية متكاملة وقد نجح في وضع كل مؤسسات الدولة ومفاصل الحياة العامة في البلاد تحت سيطرته لتبدأ بذلك المرحلة الأردوغانية مع تولي رجب الطيب أردوغان منصب رئاسة الجمهورية في 2014 عبر انتخابات

[1] ويكبيديا الموسوعة الحرة

مباشرة من الشعب للمرة الأولى فقد كان قبلا ينتخب الرئيس من قبل البرلمان وهذه الانتخابات مدته بالشرعية الشعبية التي كانت تنقص الرأساء سابقا للتدخل في تفاصيل الحياة السياسية والحزبية للبلاد وقد كان الدستور يمنع رئيس الجمهورية من ممارسة أي نشاط حزبي وكان منصبه شرفي أكثر مما هو تنفيذي.

بعد ذلك بدأت الصراعات بين أحمد داوود أوغلوا رئيس الوزراء آنذاك وأردوغان وانتهى الأمر باستقالة أوغلوا تحت الضغط لتدخل تركيا مرحلة الأردوغانية الجديدة التي من أهم ملامحها:

– الانتقال من مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية من المؤسسات إلى الحكم الشخصي لأردوغان الذي أصبح قائد الحزب يحدد سياسته ويعين كبار قاداته وأعضاء لجانه وهذا يشكل خطر على الحزب نفسه. فقد أصبح أقرب إلى الأحزاب الشمولية التي تتمركز حول شخص الزعيم الذي ينهار سريعا إذا غاب ذلك الزعيم[1].

المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

1- السلطة التنفيذية: (رئيس الجمهورية ورئي الوزراء).

يعتبر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء هما المؤسسات في هذه السلطة التان تلعبان الدور الأكبر في صنع السياسة الخارجية رغم أن دور رئيس الجمهورية محدود نبيا مقارنة مع رئيس الوزراء لكون النظام التركي نظام برلماني ووفقا للدستور فإن الصلاحيات الخارجية لرئيس الجمهورية تتمثل في:

1- الموافقة على تعيين الممثلين الخارجيين لتركيا لدى الدول المضيفة وقبول أوراق اعتماد ممثليها لدى تركيا.
2- التصديق على الاتفاقيات الدولية.
3- تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

[1] خورشيد دلي، الأردوغانية الجديدة: أجندة الرئيس التركي وتحديات ما بعد أوغلوا، مجلة المستقبل للأبحاث ودراسات المتقدمة، البرج الدولي أرض المعارض، أبو ظبي 2016/04/24.

4- رئاسة مجلس الأمن القومي والدعوة لانعقاده.[1]

أما مجلس الوزراء فهو من يقوم بصنع السياسة الداخلية والخارجية ويعني بتنفيذها أيضا وتتمثل صلاحيته في المجال الخارجي فيما يلي:[2]

1- يقوم برئاسة الجمهورية عند اعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة قرارات لها قوة القانون بتفويض من البرلمان.
2- السلطة التنظيمية في المجالات الاقتصادية والمالية كاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية.
3- يختص في مجال الأمن القومي واعداد القوات المسلحة للدفاع والحروب ويرأس اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة غياب رئيس الجمهورية عنها.

ونظرا لكون نظام الحكم برلماني فيفترض بأن القرار الداخلي والخارجي بيد رئيس الوزراء لكن عمليا لا يحصل ذلك لأن الآليات التي تتحكم في مجرى العملية السياسية تجعل من القانون مجرد أداة في يد أطراف العملية نجذ أن رئيس الجمهورية يلعب دورا أكبر مما يحدده له الدستور سواء في صنع القرار الداخلي أو الخارجي. فبعض رؤساء تركيا مارسوا اختصاصات أوسع نطاقا مما حددها لهم الدستور ويرجع ذلك إلى

أ- شخصية الرئيس: وتتمثل في صفاته الشخصية والسلوكية والنفسية، بالإضافة إلى انتسابه واصوله الدينية والعرفية والمهنية.

ب- خبرات القائد السياسية: مثل انتمائه وزعامته لحزب سياسي معين، أو سبق وأن تولى رئاسة مجلس الوزراء.

ت- طموح الرئيس: أي محاولة تطبيقه لرؤية معينة خاصة به أو مشروع معين للنهضة القومية.[3]

---

[1] حنا عزو بمنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، دراسات5(11)، مركز الدراسات الإقليمية ص 11-12.

[2] جمال عبد الله معوض، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 21.

[3] حنا عزو يمنان، المرجع السابق، ص 16.

2- السلطة التشريعية:

تتمثل السلطة التشريعية في تركيا في المجلس الوطني التركي الكبير وتمثل أهم صلاحياته في المجال الخارجي المحددة من قبل دستور 1982 والتعديلات التي أدخلت عليه في 1987، 1993، 1995 في:

1- إعلان الحرب

2- التصديق على الاتفاقيات الدولية

3- طبقا للمادة 177 ((القيادة العليا للجيش هي جزء من المجلس الوطني الكبير (البرلمان) ومجلس الوزراء مسؤول أمام المجلس الوطني الكبير عن الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع عن البلد))[1]

4- ويمكن لمجموعات من الأحزاب السياسية في البرلمان الاشتراك في الزيارات الخارجية لرئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء والوزراء.

3- المؤسسة العسكرية:

- ظلت المؤسسة العسكرية التركية تلعب دورا مهما في الحياة السياسية إلى وقت قريب حتى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، فقد كان الدستور يعطيها صلاحيات كبيرة.

أو بالأحرى يجدر القول أن تلك الصلاحيات الممنوحة يجدر القول أن تلك الصلاحيات الممنوحة لها دستوريا كان العسكر أنفسهم من وضعوها على مقاسهم.

وشهد النظام التركي عدة انقلابات من طرف هذه المؤسسة رغم أن بعض الدارسين يرون أن تلك الانقلابات العسكرية كانت ضد أساليب النظام أو الأحزاب وليس ضد الثوابت والمبادئ والمصالح والتوجهات[2] لكن ان قمنا بتتبع الانقلابات نجد عكس ذلك ونلاحظ التناقض الذي وقعت فيه هذه المؤسسة فمثلا في:

---

[1] بوزيد يحي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية نفس العلاقات الدولية والأمن الدولي، قسم العلوم السياسية جامعة وهران، 2012 – 2013، ص 23.

[2] سيار الجميل، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 337.

انقلاب 1960 كانت هذه المؤسسة ترى أن دورها يتمثل في الحد من ممارسات رئيس الوزراء "عدنان مدريس" الذي اشتغل هذه الأخيرة كأداة لتحقيق مصالحه ومصالح حزبه مما ورطها في الخلافات السياسية، بعد انقلاب عدد أفراد من قادة الجيش إلى أساتذة الجامعات إعادة صياغة الدستور الجديد بينما عارض تيار منهم ذلك وعرفوا بمجموعة 14 هذا الأمر وحاولوا الاستمرار في السلطة.

– أما انقلاب 1971 فهو نفس الشيء فقد قامت قيادة الجيش بتوجيه تحدير واضح وصريح إلى سليمان ديميريل، رئيس الوزراء آنذاك بالتحكم في الأوضاع وإعادة الهدوء والنظام للبلاد واجراء إصلاحات سريعة وإلا فإن الجيش سيضطر للتصرف، إلا أن ديميريل تجاهل التحدير وفضل الاستقالة، فقام الجيش باستلام زمام الأمور ووقع ما وقع من تشكيل حكومة تكنوقراطية وفرض الأحكام العرفية إلى حل بعض الأحزاب السياسة واقصائها من الحياة السياسية[1].

– انقلاب 1980 تم بقيادة مجموعة 14 الجديدة قاموا بصياغة دستور غير ديمقراطي دستور 1982 وهو يعتبر أكثر الدساتير عسكرة للمجتمع واخضاعا له ولكافة مؤسسات الدولة.

ويتحجج الجيش ويغطي على تصرفاته بحجة تدعيم قدرات تركيا وحمايتها أمام أي عداء محتمل أو تهديد من طرف أي جهة ويعطيه الدستور الحق بذلك في المادة 35 ((للمؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية الأمن القومي...))[2].

هذا فيما يخص الجانب الدستوري، أما من الجانب السياسي فإن أهميتها تأتي من تنظيمها الداخلي المحكم واستقلاليتها الكاملة في اختيار عناصرها القيادية.

---

[1] وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006، ص 232.

[2] رضا الهلال، السيف والهلال، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص153.

– لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ظهرت تغيرات جوهرية مست هذه المؤسسة فقام قاد الحزب بإلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية وأصبح من الممكن أيضا رفع الدعاوي القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم في قضايا الفساد، مراجعة نفقات المؤسسة العسكرية الأمر الذي لم يكن مسموح به سابقا، محاكمة العسكريين بما فيهم رئيس الأركان وقائد صفوف القوات المسلحة.

4- مجلس الأمن القومي التركي:

((تأسس هذا المجلس بموجب دستور 1961، يتكون من رئيس الوزراء، رئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأمن الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الأمن ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعات طبقا لجدول أعماله))[1].

مهمته تقديم اقتراحات وتوصيات حول شؤون الأمن القومي للدولة ومجلس الوزراء الذي يتوجب عليه أن يأخذها بعين الاعتبار. وتتضمن المادة 118 من الدستور ((مجلس الأمن القومي هو المسؤول عن رسم سياسة الأمن القومي للدولة وحماية وحدة البلاد واستقلالها وأمنها ورفاهية المجتمع))[2].

– وتربط مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء علاقة متداخلة فالأول معني بشؤون الدفاع والأمن والآخر معني بسياسة الدولة وتنفيذ السياسات الأمنية يجد نفسه مجبر على إعطاء الأولوية لقرارات مجلس الأمن القومي التي تبدو ضرورية لحفظ وسيادة الدولة واستقلالها، كما أنه ليس للقضاء أية سلطة على قرارات السكرتير العام لمجلس الأمن أو رئيس المجلس العسكري[3].

[1] بوزيد يحي، المرجع السابق، ص 33.

[2] بوزيد يحي، نفس المرجع.

[3] وليد رضوان، المرجع السابق، ص 212.

المطلب الثالث: أهداف وأبعاد السياسة الخارجية التركية.

الأهداف الداخلية:

سطر حزب العدالة والتنمية في برنامجه عدة أهداف داخلية تتمثل في:

1- تحقيق السيادة الغير مشروطة للشعب التركي في الجمهورية القانونية.
2- الحفاظ على وحدة الدولة.
3- المحافظة على القيم والأخلاق وثقافة وتراث الشعب التركي.
4- السير على مبادئ مصطفى اتاتورك من أجل تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة.
5- تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد الشعب التركي والتوزيع العادل للدخل القومي.
6- محاولة بناء دولة اجتماعية تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.
7- تحقيق الأمن وتأمين الرفاه والاستقرار للشعب التركي[1].

الأهداف الخارجية:

- تقوم السياسة الخارجية على مفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد والتي تفرض رؤية تركيا لذاتها وتتمثل في:

1- استثناء كافة شروط عضوية الاتحاد الأوربي للانضمام إليه.

2- تعظيم مكانتها في المجتمع الدولي والتحول إلى واحد من أقوى عشر اقتصاديات في العالم بحلول العام 2023.

3-توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وايران وهذا جاء في أحد تصريحات الرئيس أردوغان في احدى خرجاته الميدانية في تركيا[2].

4-الحفاظ على وحدة الدول في الجوار وتابعها المتعدد لتأكيد على التعايش الثقافي والتعددية

[1] عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة ص 25 – 26.

[2] معمر برقوق، السياسة الخارجية التركية في المنطقة الشرق الأوسط نموذج القضية الفلسطينية 2002 – 2018 (مذكرة ماستر في العلوم السياسية) جامعة الجزائر 2018، ص 51.

5-حماية حقوق الجالية التركية في الخارج.

أهداف السياسة التركية الموجهة نحو دول المغرب العربي:

1-الدفاع عن بقاء مصالحها في تلك المناطق.

2-خرق السوق الإفريقية واعزفها بالمنتجات التركية الرخيصة.

3-ضمان تدفق المواد الخام من تلك المناطق بالإضافة إلى الاستثمارات التركية فيها[1].

- **أبعاد السياسة الخارجية التركية.**

البعد التاريخي والديني:

تسعى تركيا في زمننا الحالي إلى توطيد علاقاتها من دول المنطقة المغاربية في شتى المجالات ويرجع ذلك إلى مجموعة من الدوافع منها الدافع التاريخي والديني الذي كان مشتركا في فترة سابقة يقول أحد مسؤولي وزارة الخارجية التركية ((لزاما على تركيا أن تزيد من اتفاقياتها مع افريقيا من منظور الروابط التاريخية وللاستفادة من إمكانات القارة))[2].

فنجد أن تركيا تسعى اليوم إلى التصالح مع محيطها العربي والإسلامي ويحاولون صنع شراكة معهم ويقول الدكتور محمد العادل رئيس الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون "ناسكا" ((التوجه التركي الجديد نحو البلدان العربية والإسلامية والافريقية لا يعكس رؤية حزب العدالة والتنمية بمفرده، وانما يعكس رؤية الدولة التركية بمختلف مؤسساتها))[3].

– تخلت تركيا فيما مضى عن الحرف العربي والإسلام كدين للدولة وانتهجت العلمانية لكن مع مجيئ حكومة "حزب العدالة والتنمية" نرى أنه يحاول تعديل الاتجاه التركي الذي يميل إلى الغرب بشكل كبير وهو الشيء الذي يرفضه الشعب التركي لذلك لاقى هذا الحزب ترحيبا شعبيا

[1] بوزيد يحي، مرجع سابق، ص 153.

[2] عبد السلام بغدادي، العلاقات التركية الافريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 7، سبتمبر 2008، ص 36.

[3] الهادي غيلوفي مع د، محمد عادل، مستقبل تركيا والعرب واحد أو لنعش معا تحت سماء واحدة، المستقبل العربي، السنة 33، العدد 381 نوفمبر 210 ص 158.

كبيرا في الانتخابات لأنه يتوافق مع توجهاتهم وطموحاتهم السياسية وتستمر حكومة أردوغان دوما في التأكيد على أنها تخلق خدمة الشعب التركي، والشعب يريد أن يتواصل مع اخوانه المسلمين في المنطقة.

– وتركيا الأن تريد أن تلعب دورا فاعلا أكثر في منطقتها وأن لا تكون فقط همزة وصل بين الشرق والغرب وتستعيد أمجادها كما في الماضي في فترة حكم الدولة العثمانية التي لا تزال حية في ذاكرة الشعب التركي وتصورهم المثالي لها ويوافق أردوغان الشعب في فكرة أن تغير تركيا محورها ويرى أنها اليوم تعود إلى أصلها وترسيخ محورها الصحيح والذي هو عبارة عن علاقة متزنة و قوية مع الشرق وأن الغرب لم يعد قويا كما كان في الماضي سواء اقتصاديا أو عسكريا وتركيا تعي هذا الشيء وتحاول أن تشغل موقعها الاستراتيجي.[1]

– البعد السياسي:

– بعدما وضعت تركيا نصب أعينها تطوير علاقتها مع افريقيا فإن أول شيء قامت به بعد انعقاد القمة التركية الافريقية 2008 بعد تحسين علاقاتها الدبلوماسية عبر مضاعفة عدد زيارات كبار مسؤولي الأتراك إلى القارة الافريقية وقامت بفتح 15 سفارة تركية جديدة بعد أن كانت 12 سفارة قبل القمة ليصبح العدد 27 سفارة سنة 2009 – 2010 ويعرف هذا بسياسة التوسع الدبلوماسي والسياسي بهدف توسيع دائرة النفوذ الإقليمي والسياسي لتركيا[2]

– ويرى تيار من الدارسين والمحللون السياسيون أن الروابط السياسية التي أنشأتها تركيا مع افريقيا كانت ورائها أهداف سياسة كبيرة وظهر نتاجها في الدور الذي لعبته الأصوات الافريقية

[1] عبد السلام بغدادي، البعد الافريقي في السياسة التركية المعاصرة، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد الخمسون، ص 10.

[2] عبد الله عرفان، (الاقتصاد في السياسة التركية اتجاه كردستان)، السياسة الدولية، القاهرة العدد 183، أكتوبر 2010، ص 124.

في مجلس الأمن حيث صوتوا 51 دولة لصالح تركيا من بين 53 دولة افريقية لأجل مقعد العضو الغير الدائم لتركيا في المجلس الأمن في أكتوبر 2008[1].

- البعد الاقتصادي:

وهو أهم دافع لتوجه التركي نحو شمال القارة الافريقية الغنية بالموارد والثروات المتنوعة والأسواق الواعدة فسعت تركيا في العقد الأخير من القرن الماضي إلى بناء جسر يربط بينها وبين دول هذه المنطقة لإيجاد منفد أمام المنتجات التركية.

المطلب الرابع: مبادئ السياسة الخارجية التركية

وقعت عدة تغيرات دولية وأحداث حافلة خاصة عام 2001 الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، احتلال أمريكا لأفغانستان، أما في تركيا فكانت هذه من الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وهذا أحدث تحول عميق في السياسة المتبعة فكانت هذه سابقة أن يأتي حزب سياسي يحمل مسبقا رؤية مختلفة لمكانة الدول التركية في الساحة الدولية والإقليمية محاولا إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية وفقا اطار التصور العثماني الجديد استنادا إلى نظرية العمق الاستراتيجي الدي حاول داوود أحمد أوغلوا وهو عضو ومن أهم قادة حزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء سابقا اقلمتها واستثمارها في علاقات بلاده الدولية[2].

في هذه المرحلة بدأت تركيا تمارس دورا أكثر حيوية في السياسة الخارجية خصوصا في المناطق العثمانية السابقة والتي تمتلك فيها مصالح قومية واستراتيجية انطلاقا من عدة مبادئ حددها داوود أحمد أوغلوا في كتابة العمق الاستراتيجي: "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" تتمثل في:

[1] شريف مبروك، إيران وتركيا علاقات متباينة مع دول حوض النيل، السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 181، جويلية 2010، ص 144.

[2] نوفل ميشال، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، 84.

1- مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:

يساعد الدول في التأثير على محيطها لأن نجاح الأنظمة السياسية يقاس بمدى قدرتها على توفير الأمن لشعوبها دون المساس بحرياتهم وإنقاصها فالأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها على حساب حرياتهم تتحول مع الوقت لتصبح أنظمة سلطوية "ويرى داوود أوغلوا" أن تركيا نجحت في هذه المسألة لأنه رغم المعوقات التي واجهتها مثل الكفاح ضد الإرهاب إلا أنها حرصت على حماية الحريات المدنية[1].

2- مبدأ تصفير المتكلات مع الدول الجوار:

هذا المبدأ يفرض حل وتصفية كل المشكلات والخلافات مع دول الجوار والعمل على استقرار الأوضاع في تلك الدول[2] وهو يضع تركيا في صورة جيدة ويخرجها من صورة البلد المحاط بالمشكلات إلى البلاد ذو العلاقات الطيبة مع الجميع وهذا المبدئ يعطي السياسة الخارجية التركية قدرة كبيرة على المساواة كما أن نتائجه إيجابية وواضحة للعيان فإن قمنا بمقارنة وضع تركيا الأن مع وضعها قبل سنوات نجد تحسن واضح وكبير في علاقاتها مع دول الجوار فقد أنشأت روابط وطيدة ومتينة[3].

3- مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:

يقصد بهذا المبدأ تأثير تركيا في الدول المجاورة لها (الشرق الأوسط، البلقان، آسيا الوسطى، القوقاز) فمثلا نلاحظ تدخل تركيا في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفور، والأزمة السورية التركية خلال عقد التسعينات ويرى وزير الخارجية أن هناك أزمة ثقة بين العرب وتركيا ترجع جدورها للدولة العثمانية لكن تركيا من خلال سياستها الخارجية النفعية استطاعت أن تحسن العلاقات مع العرب[4].

---

[1] أحمد داوود أوغلوا، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، 612.

[2] إدريس محمد، تركيا وتحديات نظرية "العمق الاستراتيجي" ص 50

[3] نور الدين محمد، السياسة الخارجية، أسس ومرتكزات تركيا: بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ص 138.

[4] أحمد داوود أوغلوا، مرجع سابق 613.

4- مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد:

((ينص هذا المبدأ على أن العلاقات مع الاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض بل هي متكاملة فيما بينها حيث تسعى تركيا إلى تنمية علاقاتها وتعميقها بدول المنطقة بما فيها العراق وايران وسوريا ومن ناحية أخرى تسعى إلى احداث توازن دقيق في علاقاتها بكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية))[1].

5- مبدأ الدبلوماسية المتناغمة:

يحاول هذا المبدأ التحسين من أداء تركيا الدبلوماسي وذلك من خلال استضافتها للعديد من المؤشرات والقمم الدولية، مثل قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، قمة حلف شمال الأطلسي كما أصبحت عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الافريقي 2007[2].

6- مبدأ الأسلوب الدبلوماسي الجديد:

أصبحت ينظر إلى تركيا على أنها دولة مركز قادرة على رسم خريطة جديدة لتوجهاتها الاستراتيجية التي تقوم على التدخل الدبلوماسي لحل القضايا الإقليمية والدولية قبل أن تتأزم وتكبر النزاعات لتطال دول الجوار وتأثر على استقرار الإقليمي والعالمي ومن أمثلة ذلك: جهود تركيا والتوسط بين أطراف الأزمة اللبنانية، جهودها كذلك في المصالحة الفلسطينية، الحوار الشعبي، الوساطة بين سوريا واسرائيل[3].

[1] محمد غريب شحادة، تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، 2018، ص 41.

[2] داوود أحمد أوغلوا، مرجع سابق 614.

[3] أحمد داوود أوغلوا، المرجع نفسه، 620.

المبحث الثاني: آليات وتوجهات السياسة الخارجية التركية في المغرب العربي

يحتل المغرب العربي مكانة جيو سياسية جذابة بالنسبة لسياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس الطيب رجب أردوغان لذلك تم وضع آليات من أجل تحقيق الأهداف التركية في المنطقة المغاربي وتم تسطير توجهات هامة تساهم في ذلك.

إلا أن الموقع الجغرافي الجيو الاستراتيجي للمغرب العربي ساهم بشكل فعال في تشجيع تركيا على التوجه نحو دول المغرب العربي.

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي والجيوسياسي للمغرب العربي بالنسبة لتركيا

يعد موقع المغرب العربي موقعا جغرافيا استراتيجيا بوحداته الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريطانيا) وهو كتل جغرافيا متناسقة من حيث التقارب الجغرافي والجيولوجي. كما له تحركية بشرية متناغمة ومشتركة في الثقافة واللغة والأصل والدين والحضارة إضافة إلى المقومات الاقتصادية التي تؤهله لأن يكون محل تحدي ومنافسة من طرف القوى العظمى.

*المركز الجغرافي :

يقع المغرب العربي فلكيا بين دائرتي عرض 15° و38° شمالا وخطي طول 17° و25° ويشكل الجزء الشمالي من القارة الافريقية.

يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر ومن الجنوب الشرقي سنغال ومالي تبلغ مساحته الاجمالية ستة ملايين كلم2 أي حوالي 20% من مساحة افريقيا ما يعادل خمس القارة و43.3% من مساحة الوطن العربي و 45% من مساحة العالم ويبلغ طول الشريط الساحلي للمغرب العربي حوالي 7000 كلم موزعة بين 4200

على البحر الأبيض المتوسط و 2600 كلم على المحيط الأطلسي ولا يفصله على أروبا سوأ 14 كلم عبر مضيق جبل طارق و 140 كلم عبر مضيق صقلية[1]

مساحات دول المغرب العربي:

الجزائر	2.381.741 كلم^2
تونس	163.610 كلم^2
المغرب	710.000 كلم^2
ليبيا	1.759.540 كلم^2
موريطانيا	1.030.700 كلم^2

موقع محتويات 2020 /info@mhtwyt.com

عدد سكان دول المغرب العربي

الدول	عدد السكان الإجمالي	عدد المواليد	عدد الوفيات	متوسط العمر	ترتيب العالمي
الجزائر	45 مليون نسمة	3.1	1000/18	77	83
تونس	11.818.619 مليون نسمة	2.2 مولود لكل مرأة	1000/10	77	
ليبيا	6.871.292 مليون نسمة	2.3 مولود لكل مرأة	9 وفيات لكل 1000 ولادة	73	180
موريطانيا	4.775.110 مليون نسمة	4.5	1000/50	64	127
المغرب	36.910.560 مليون نسمة	2.4 مولود لكل مرأة	16 حالة وفاة لكل 1000 مولود جديد	77	40

[1] محمد كسار، المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العرب، موقع مرصد ومدونات عمران تاريخ النشر 2021/09/15 تاريخ الاطلاع على الموقع 2021/08/23 الساعة 16:30

تختلف الأشكال التضارسية ببلدان المغرب العربي ما بين السهول والجبال والهضاب والصحاري.

كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى.

المناخ: تنتشر بالمغرب العربي أربعة مجالات مناخية

1- **المجال المتوسطي:** شمال الجزائر وتونس وشمال المناطق الساحلية الليبية، المغرب المطل على البحر المتوسط وغرب المغرب المطل على المحيط الأطلسي يتميز بمناخ رطب بكمية أمطار 400 ملم سنويا

2- **المجال شبه جاف:** الداخل مغربي والجزائري والتونسي تتراوح الأمطار فيه بنسبة 200 ملم سنويا

3- **المجال الصحراوي الجاف:** الصحراء الغربية صحراء الجزائر في الوسط والجنوب، الجنوب التونسي، معظم مساحات ليبيا ومعظم مساحات موريطانيا.

4- **مجال الشبه مداري:** أقصى جنوب موريطانيا.

الصناعة وموارد الطاقة:

الفوسفات، الحديد، البترول، الغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية الأخرى، المعادن.

الزراعة: الشعير، القمح، البطاطا، الطماطم، الثروة السمكية، الزيتون، الخضراوات، اللحوم، الفواكه.

اقتصاديا: ساعد الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة المغاربية على انفتاح الدول الخمس على العالم كما ساهم في التطور الاقتصادي بشكل لافت لأنه شكل فرصة حقيقية للتبادل التجاري بين نقاط القرب الموصلة إليه.[1]

لذلك تشهد المنطقة صراعات وتجاذبات بين مصالح الاعبين الكبار في ظل التوجهات الإستراتيجية خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي خاصة فرنسا، وحتى تركيا المصنفة كقوى إقتصادية صاعدة منافسة للقوى العظمى حيث أصبحت الحوافز الاقتصادية في مقدمتها النفط هو المسير الأساسي للعلاقات المغاربية مع الدول الأجنبية فالمغرب العربي أصبح سوقا مفتوحا وهاما أمام الصادرات والإستثمارات والواردات كما أنه يعد بمثابة جسر نحو القارة الإفريقية[1].

ويعتبر المغرب العربي من بين ساحات التأثير الجيوسياسي الثلاث المهمة بالنسبة لتركيا والتي تعتمد عليها في إستراتيجية الانفتاح على المستوى الدولي ويأتي البحر الأبيض المتوسط في مركز التفاعلات التركية المغاربية وذلك لأهميته الجيوسياسية في العلاقات الدولية وإمتلاكه العديد من الخصائص التي تميزه عن باقي المنافذ البحرية بفضل مساحته المقدرة ب 2.5 كلم[3].

ومن جانب آخر تأتي أهمية الدول المغاربية بالنسبة لتركيا من كونها تمثل الضفة الجنوبية للبحر المتوسط الذي يعتبر جسرا استراتيجيا لتركيا باتجاه إفريقي بإعتبارها إحدى مناطق التأثير في التوازنات الداخلية والخارجية والتي تحمل أهمية بالغة في مجال تحقيق الإنسجام الإستراتيجي الدولي[2]

ولطالما لعب الموقع الجغرافي التركي دورا فعالا عبر التاريخ لإنطلاق تركيا نحو العالمية من خلال الأهمية الاستراتيجية والخلفية التاريخية الحضارية التي تمتلك.

وتتلخص هذه الأهمية في النقاط التالية:

[1] محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت، الدار العربية، مركز الجزيرة للدراسات 2010 ص75.

[2] محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص 78.

1- توسطها لقارتي آسيا، أوروبا منحها القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي مما خلق علاقة تأثير متبادلة بين العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

2- تعتبر دولة قارية وبحرية فهي بذلك دولة محورية حاسمة على الصعيد الجيوسياسي.

ومنه فالموقع الجغرافي لتركيا سمح لها بأن تكون نقطة عبور للمعاملات التجارية الشيء الذي أكسبها استراتيجية فعالة للتأثير في المصالح الدولية والإقليمية حتى بفضل احتضانها لمنابع المياه ولإشرافها على المنافذ البحرية.

بفضل مساحتها البالغة 780.567 كلم^2 مقسمة على 24000 كلم^2 في أروبا و756.567 كلم^2 في آسيا.

كما يبلغ طول حدودها مع البحر الأبيض المتوسط ب: 1577 كلم^2.[1]

المطلب الثاني: آليات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المغرب العربي.

تعتمد السياسة الخارجية التركية على مجموعة من المقومات تهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافها في منطقة المغرب العربي خاصة وتستمد في ذلك على آلية القوة الناعمة.

أ- مفهوم القوة الناعمة: هي علاقة تأثير متبادل تقوم على أساس جاذبية الأداء السياسي والثقافي والتقني للدولة ترتبط القوة الناعمة بستة مؤشرات

1- الحكومة: تقييم عمل الحكومة ومؤسساتها.

2- الثقافة: كأخذ أدوات قياس القوة الناعمة في الدول.

3- الدبلوماسية: من أجل قياس أثر الموارد الدبلوماسية.

4- التعليم: القدرة على جدب الطلبة الأجانب وتقديم الأدوات الدبلوماسية القوية.

[1] محمد عبد العاطي: مرجع سابق، ص 80.

5- المشاريع: يهدف إلى قياس مدى جاذبية النموذج الاقتصادي الذي تبناه الدول.

6- الرقمنة: قياس مدى تطور الدولة تقنيا وتكنولوجيا.[1]

وهو ما يعبر عن الاستراتيجية التي تنتهجها تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الإقليمية والدولية.

فالاعتماد على الدبلوماسية الناعمة يمهد الطريق لتحقيق دبلوماسية متعددة الأوجه تشارك فيها مختلف مؤسسات الرأي العام والمنظمات الغير حكومية ومؤسسات الإعانة كآليات للسياسة الخارجية التركية ومثال ذلك:

على صعيد النشاطات الثقافية والاعلام: نجذ أن تركيا استعملت القنوات التلفزيونية والمسلسلات الدرامية كجسر للوصول بالهوية الثقافية التركية وحتى التاريخية.

على الصعيد الإنساني: نجد أن المنظمات الغير حكومية لعبت دور كبير في ترويج صورة تركيا على أحسن وجه ومن أبرز المنظمات نجد:

- وكالة التعاون والتنسيق التركية (Tika)[2] والتي تم تأسيسها بقرار مجل الوزراء التركي في 24 جانفي 1992 وأعلن عن تأسيسها في الجريدة الرسمية 1992/01/27 كمؤسسة تعاونية دولية تابعة لوزارة الخارجية التركية بموجب قانون رقم 480 وكان الهدف من تأسيسها هو ترسيخ مفهوم السياسة الفاعلة في السياسة الخارجية التركية، إضافة إلى ارتكازها على المشروعات التعاونية في المجال التعليمي والثقافي ومساعدة الجمهوريات

التركية المستقلة حديثا، كازاخستان، طاجيكستان، أوزباكستان، أذربيجان، وقيرغستان نظرا لاشتراكهما في اللغة والذاكرة والثقافة ورفعت تركيا حجم المساعدات التنموية إلى مليار و 273 مليون بحيث تحتل تيكا اليوم مكانة مرموقة بين المؤسسات إضافة إلى أن تركيا تتبادل

[1] موقع الإستقلال، www.el-istikal:net,ar تاريخ النشر:2019/10/13,

[2] محمد صادق أمين، الدبلوماسية التركية – سياسة عابرة للحدود لإقامة قوة فاعلة، تاريخ النشر:2019/10/13 تاريخ الاطلاع 2021/08/24 الساعة 20:05.

المعلومات والخبرات مع العديد من الدول عبر مكاتب منظمة تيكا (TIKA) مثل: تونس، المغرب، ليبيا.

*** مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية IHH:**

هي مؤسسة خيرية تأسست عام 1992 من طرف الحكومة التركية من أجل تقديم المساعدة للمسلمين القاطنين بالبوسنة منها:

- تقديم مساعدات إنسانية لكل المحرومين في دول العالم.
- الدفاع على حقوق الانسان.
- القضاء على مخلفات الحروب والكوارث الطبيعية (محاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية)

ودليل ذلك إمداداها للعديد من المساعدات لدولة ليبيا خلال الأزمة.

*** مجلس الاعمال التركي الدولي:**

تهدف هذه الهيئة إلى تقوية اللوجي التركي من خلال جمع المهندسين ورجال الأعمال المقيمين خارج تركيا وهيئة تابعة لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة الاقتصاد التركي.

تعمل على المساهمة في الاقتصاد الوطني وتقوية روابط الاتصال بين رجال الاعمال الاتراك والأجانب[1]

- مجلس الأعمال التركي الليبي.

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية.

منذ مجيء الرئيس التركي الطيب رجب أردوغان ووصوله إلى السلطة عمل على إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية وإعادة النظر في توجهاتها سواء الإقليمية أو الدولية.

[1] محمد ياس خضير، السياسة الخارجية – الفواعل والدوائر، المعهد النظري للدراسات.

ويمكن حصر ثلاثة توجهات هامة للسياسة الخارجية التركية وهي:

الشرق الأوسط – الاتحاد الأوربي – وشمال افريقيا بالتحديد المغرب العربي.

*** الشرق الأوسط:**

تهتم تركيا بمنطقة الشرق الأوسط بفعل الروابط التاريخية والاجتماعية التي تشترك فيها مع دول المنطقة مما يفرض علاقة تأثير متبادلة فيما بينهم بحيث تبدل تركيا جهودا كبيرة في عمليات إحلال السلام وتعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق آليات مختلفة أهمها الحوار والترابط الاقتصادي.

ويتجلى دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال المواقف التي أظهرتها خاصة بخصوص القضية السورية وقضية اليمن أيضا فيما يخص تنظيم الدولة الإسلامية – داعش – ويظهر وتيرة سير العلاقات التركية مع دول المشرق العربي من خلال انضمام تركيا إلى منتدى التعاون التركي – العربي واجماع الدول العربية على دعم ترشيح تركيا لعضوية في مجلس الأمن غير دائمة في فترة 2009 – 2010.

*** الاتحاد الأوربي:**

لا يمكن تقييم الأحداث التي تحصل في أوروبا بإهمال الدور التركي وعلاقة التأثير المتبادلة فيما بينهما، بسبب اشتراكهما في النظرة المستقبلية للأحداث وهو ما يفسر رغبة تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

الذي كان بإمكانه أن يساهم في توسيع الأسواق الأوربية وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد الدولي، وبحكم موقع تركيا الجيواستراتيجي وإمتلاكها للكتلة الشعبية المثقفة والطاقات الإقتصادية كان إنضمامها لو حدث لشكل قفزة نوعية في سيرورة إقتصاد الإتحاد الأوربي وحتى بالنسبة لتركيا بحيث تشارك تركيا في مختلف النشاطات الإنسانية والعسكرية التي يقوم بها الإتحاد الأوربي وهذه النشاطات ليست متعلقة بالعضوية في الإتحاد الأوربي فقط وإنما بل هي

إحدى عناصر سياسة تركيا المتعددة الجوانب التي تتبعها من أجل دعم السلام والإستقرار على الصعيد الإقليمي والدولي عامة

ومثال ذلك: – بعثة EUFOR – ALTHEA في البوسنة والهرسك.

– بعثة EULEXفي كوسوفو.

– بعثة EUPOL – COPPS في فلسطين[1].

*** شمال إفريقيا والمغرب العربي:**

إكتسبت تركيا على مدار عقد ونصف نفودا كبيرا في شمال إفريقيا وفي المغرب العربي على وجه التحديد، بحيث تنظر تركيا إلى المنطقة على أساس جسر عبور نحو الأسواق الإفريقية الجديدة بدءا من دول الساحل، بحيث ركزت على المجال الإقتصادي والعسكري ومجال الطاقة من أجل توسيع نطاق نفوذها وفي هذا الصدد نجد شمال إفريقيا تعتبر منطقة إستراتيجية نظرا للخصوصية التي تتميز بها هذه الدول من أجل توطيد علاقاتها التعاونية معها منطلقة من مفهوم "العمق الإستراتيجي" الذي جاء به "أحمد داوود أوغلوا" والهادف إلى تعميق العلاقات الدبلوماسية والسياسية والإقتصادية لتركيا مع دول الجوار التي إنتهجتها السياسة الخارجية التركية وهي رؤية رشيدة من طرف تركيا تجاه دول شمال إفريقيا آخذة بعين الإعتبار الإرث التاريخي والحضاري المشترك بينهما. [2]

[1] محمد ياس خضير، المرجع سابق.

[2] محمد ياس خضير، نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

يلعب الموقع الجغرافي لكل من تركيا والمغرب العربي دورا محوريا في نسج العلاقات والتوجهات لكل الطرفين فالتقارب الجيوسياسي سمح بأن تكون منطقة المغرب العربي ضمن التوجهات الأولية لتركيا بعد الشرق الأوسط والإتحاد الأوربي نظرا للمقومات التي يمتلكها من موارد طبيعية وطاقات بشرية، معتمدة في ذلك على العديد من الآليات أبرزها القوة الناعمة (باستثناء ليبيا التي استدعى الأمر أن يتم التدخل عسكريا).

واستعانة بالعديد من المنظمات متعددة الأبعاد منها ذات البعد الإنساني – الثقافي – الاقتصادي وهذا كله تجسيدا للسياسة الخارجية متعددة التوجهات ومتعددة الأبعاد القائمة على مبدأي الانفتاح التركي والعمق الاستراتيجي.

ورغم تعدد الدوافع واختلافها من دوافع تاريخية، دوافع اقتصادية، دوافع سياسية وأخرى عسكرية لكنها تصب في خانة واحدة إلا وهي تحقيق المصلحة التركية وأهدافها في منطقة المغرب العربي وتمهيد الطريق نحو الأسواق الافريقية الجديدة وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

تأثير البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه المغرب العربي

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى البعد الاقتصادي كمحدد عصري للعلاقات الدولية بحيث يتحكم هذا البعد في طبيعة التعامل بين الدول ويساهم في توجيه السياسة الخارجية..

لذلك اعتمدت تركيا على هذا المحدد من أجل التوجه نحو دول المغرب العربي وهذا ما أضفى لمسة جديدة في نوعية التعاملات التركية المقاربة والذي بدوره أفرز عن تحديات وآفاق مستجدة للعلاقة الثنائية.

ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: تناولنا فيه البعد الاقتصادي في العلاقات التركية – المقاربة – عن طريق ثلاث مطالب.

المطلب الأول: تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المغرب العربي.

المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية للمغرب العربي بالنسبة لتركيا.

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية التجارية في رسم العلاقات التركية المغاربية

أما المبحث الثاني فقد خصص لتقييم المسار الاقتصادي لتركيا في المغرب العربي.

المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات العلاقات الاقتصادية التركية المقاربة

المطلب الثاني: التحديات والعوائق التي واجهت الوجود الاقتصادي التركي في المغرب العربي.

المطلب الثالث: آفاق ورهانات العلاقات الاقتصادية التركية والمغرب العربي.

خاتمة.

المبحث الأول: البعد الاقتصادي في العلاقات التركية المغاربية.

تحكم السياسة الخارجية التركية تجاه المغرب العربي عدة محددات تتمثل في:

أولا: المحدد التاريخي والحضاري:

بحيث يعتبر هذا المحدد من أبرز ما يؤثر ويوجه السياسة الخارجية التركية الشيء الذي ساهم في توسيع نطاق وجودها ونفوذها ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما حتى على المستوى الدولي.

ولهذا السبب اعتمدت دولة تركيا استراتيجية مبنية على التقارب الإسلامي والثقافي مع دول المغرب العربي لما لها من قواسم مشتركة مستمدة من الوجود العثماني سابقا والدين الإسلامي إضافة إلى إدراك النخب السياسية لهذا التقارب مع دول المنطقة.

ثانيا: المحدد السياسي والاستراتيجي:

عملت تركيا على أن تبرز كقوة دولية من خلال القيادة الإقليمية عبر توظيف امكانياتها وقدراتها لتحقيق ذلك لذلك نجد دول المغرب العربي تحديدا تمثل ضرورة استراتيجية بالنسبة لتركيا والتي تتميز بها هذه الدول

وهذا ما يظهر في الجهود التي تبدلها تركيا خاصة في التدخل في القضايا الاستراتيجية الموجودة في دول المغرب العربي أهمها الأزمة الليبية – قضية الصحراء الغربية أين برزت فعالية الدبلوماسية التركية في شمال افريقيا بفضل مبدأي تصفير المشاكل مع دول الجوار ومبدأ الدولة الفاعلة القائم على تشجيع الحوار وحل الأزمات بالطرق السلمية.

*** المحدد الاقتصادي:**

مند تولي الرئيس رجب الطيب أردوغان الحكم سنة 2002 أجري تعديلات عديدة في نهج السياسة الاقتصادية لتركيا بحيث عمل على وضع استراتيجيات تنموية لتعزيز فرص التعاون مع الدول.

فالمغرب العربي يعد شريكا اقتصادي هام في الاقتصاد التركي فالعلاقة الاقتصادية قائمة على مبدأ رابح – رابح خاصة مع الجزائر إذ تم توقيع العديد من الاتفاقيات والاستفادة من عقود الشراكة والاستثمار في مجالات عديدة خاصة في الطاقة والنسيج والنفط.

ومع تونس والمغرب تم التوقيع على عدة اتفاقيات بخصوص التجارة ويجرى المفاوضات مع ليبيا من أجل رفع حجم التبادل التجاري بينها إلى أكثر من 10 ملايين دولار في العامين المقبلين[1]

أما في موريطانيا فتركيا تبذل مجهودات جبارة من أجل قيام مشروع استثماري في مجال الزراعة بتمويل وأيادي عاملة وخبرات تركيا حسب تصريحات رئيس المجلس أحمد برودي لوكالة ترقية الاستثمار لدعم الاستثمارات المشتركة بين شركات موريطانيا وتركيا[2].

المطلب الأول: تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمغرب العربي.

الجزائر:

تعود جدور العلاقات التركية الجزائرية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية باعتبار الجزائر آنذاك دولة تحت الحكم العثماني.

ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية سنة 2000 برز الدور التركي كقوة اقتصادية معتمدة على الدبلوماسية القوية والسياسة الفعالة.

في سنة 2006 تم توقيع اتفاقية تجارية بين الجزائر وتركيا اعتبرها الكثيرون قفزة نوعية في العلاقات بين الدولتين.

لأنها تعتبر السوق الجزائرية تتميز بالحيوية وأين بلغت حجم المبادلات التجارية بين البلدين أزيد من 4 مليار دولار، أما حجم الاستثمارات فقد بلغ 45 مليار دولار سنة 2020 موفرة بذلك 35 ألف فرصة عمل وتعد تركيا خامس التبادلات والاستثمارات بحيث توفر لتركيا النفط والغاز الطبيعي والمسال بنسبة 94% مقابل استراد مركبات النقل ومنتجات النسيج والألبسة والأدوات الكهربائية.

وترتكز الاستثمارات بين البلدين على قطاع اللباس والحديد أولا ثم مجال الألبسة والنسيج وقطع الغيار.

وقد ساهمت الاستثمارات التركية الجزائرية على القضاء على البطالة لدى الشباب الجزائري.

---

[1] نعيم شلغوم، المجددات المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية التركية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر – دراسة في المنطلقات والتوجهات – نوفمبر 2014 العدد 14.

[2] موقع الشروق أولاين، تاريخ النشر 2021/04/30، تاريخ الاطلاع 2021/08/25.

وتسعى الجزائر إلى رفع قيمة الاستثمارات مع تركيا إلى 10 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة[1]

المغرب:

خلال سنة 2004 تم توقيع اتفاقية تبادل حر بين تركيا والمملكة المغربية إلا أن تفعيل الاتفاقية كان سنة 2006 أين لوحظ تطورا بارزا في العلاقات الاقتصادية المغاربية التركية بلغ 688 مليون دولار في سنة 2014 ارتفع حجم المبادلات التجارية من حيث سجلت قيمة 476 مليون دولار واردات المغرب في سنة 219 ارتفع مجددا حجم التبادلات إلى أكثر من 3 مليار دولار.

وتعتبر المغرب ثامن شريك اقتصادي لتركيا وهذا الانسجام في العلاقات الثنائية بين البلدين راجع إلى تشابه وجهات النظر بخصوص عدة قضايا ومجالات إقليمية ودولية من أهم مجالات إقليمية ودولية من أهم مجالات التعاون بين الدولتين البناء – النسيج – التجارة بالجملة.

وهو ما يوفر فرص عمل للشباب المغربي بأكثر من 8 آلاف منصب عمل[2].

تونس:

أصبحت تونس شريك اقتصادي مهم بالنسبة لتركيا خاصة بعد قيام الثورة سنة 2011 أين لقيت تونس دعم ومساندة لوجيستية ومادية من طرف تركي وهو الشيء لذي أعطى العلاقة الثنائية دفعا جديدا بحيث أصبحت تونس محطة للاستثمارات الذكية ويتجلى ذلك من خلال: مشروع مطار النفيضة بالحمامات وهو مطار دولي تشرف عليه شركة (تاف) القابضة التركية برأس مال 520 مليون دولار إضافة الى مشروع اسمنت قرطاج التي تشرف عليه شركة "ايكون" التركية مند 2011 يساهم في توفير 1500 عمل في سنة 2015 بلغ حجم التبادل التجاري 922 مليون دولار في مجالات مختلفة: أعمال البناء، النسيج، الملابس الجاهزة.

في سنة 2016 بلغ حجم صادرات تونس نحو تركيا 240 مليون دولار وصادرات تركيا نحو تون 760 مليون دولار في هذه الفترة سجل الميزان التجاري التونسي عجزا بقيمة 595 مليون

[1] موقع الأنضول العلاقات التركية مع المغرب العربي – تاريخ من التعاون – تاريخ النشر 2020/09/23 تاريخ الاطلاع 2021/08/25 الساعة 20:00.

[2] وكالة الأنضول: تركيا وتونس – علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة – تاريخ النشر 2017/12/26 تاريخ الاطلاع 2021/08/25.

دولار الشيء الدي دفع الحكومة التونسية لفرض قيود جمركية على العديد من المنتوجات التركية.

أما في المجال الصحي فتون تستفيد من المساعدات والمكافأة التركية وعن طريق تعزيز المنظومة الصحية بالأجهزة المتطورة إذ افتتحت وكالة "تيكا" فروعها بتونس سنة 2012 وقامت بالعديد من المساعدات للعائلات المعوزة والدعم والهبات[1].

ليبيا:

ازدهرت العلاقات الاقتصادية التركية الليبية منذ تأييد تركيا للشعب الليبي رفضه حكم الرئيس الراحل معمر القدافي وبعد ثورة فيفري 2011 تميزت العلاقات الاقتصادية بالتطور والازدهار في شتئ المجالات على رأسها النفط الليبي.

لذلك تعتبر تركيا ليبيا دولة مهمة في أجندتها الاستراتيجية لأنها تمتلك أكبر احتياطي نفط في افريقيا يقدر ب 40 مليار برميل إضافة إلى احتياطي الغاز بحوالي 54.6 تريليون مكعب فهي مصنفة 21 عالميا ضمن الدول الأكثر احتياطي للغاز.

إضافة إلى وجود مشروعات تركية ليبية تقدر بحوالي 19 مليار دولار لإعادة التعمير وهو ما فتح باب التنافس الدولي بين تركيا ودول الإقليمية والقوى الدولية على اعتبارها منطقة نفوذ ومن أجل أيضا استغلال الموارد الطاقوية الموجودة[2].

بحيث تجاوز حجم المبادلات التجارية التركية سنة 2020 3 مليار دولار كما أن هناك اتفاقيات أخرى تخص محطات توليد وتوزيع الكهرباء وحتى في مجال الصحة فهناك عدة مباحثات فيما يخص انشاء مستشفيات في ليبيا وأيضا يوجد مشروع اعداد مذكرة تفاهم حول التعاون الاستراتيجي في مجال الاعلام[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] داليا غانم: تركيا أصبحت رقما صعبا في منطقة المغرب العربي، موقع كارنيغي تاريخ النشر 2021/05/05 تاريخ الاطلاع 2021/08/25 الساعة 10:00.

[3] موقع العربي الجديد، مشاريع طاقة وصحة بين تركيا وليبيا، تاريخ النشر 2021/04/16 تاريخ الاطلاع 2021/08/23.

موريطانيا:

شهدت العلاقات التركية الموريطانية وجه نشيط جديد مند 2010 والتي اختلفت عن نمط العلاقات التي كان سائدا من قبل بفضل افتتاح تركيا سفارتها في موريطانيا في هذه السنة بعدها أكدت زيارة الرئيس الموريطاني محمد ولد عبد العزيز لتركيا في 2011 الشيء الذي أعطى نفسا جديدا للعلاقات الثنائية وتم مناقشة العديد من سبل تطوير التكنولوجي للهياكل وتم بعدها توقيع العديد من الاتفاقيات أهمها:

– اتفاقية صول انشاء مجلس أعمال تركي موريطاني من أجل تأطير مشاريع التعاون المشترك بين رجال أعمال البلدين.

– التعاون في عدة مجالات أهمها: الشؤون الاجتماعية

– التكوين في مجال المياه وحماية الموارد الطبيعية وتوفير المنح التدريبية.

– اتفاقية حول تعظيم الرحلات الدراسية والمعارض.

– إقامة مشاريع في الساحة والصناعات التقليدية[1]

*** تأثير جائحة كوفيد 19 على مسار العلاقات الاقتصادية التركية المغاربية:**

تأثرت الدول المغاربية ككل دول العالم بفعل جائحة كورونا نظرا لإضراب الوتيرة التجارية والاقتصادية وتقليص السياحة وزيادة الانفاق العام الشيء الذي أدى إلى شلل في جل القطاعات الاقتصادية من جراء الإجراءات المتخذة التي تفرض الغلق العام إضافة إلى القيود الأخرى مما أدى إلى هبوط وتيرة النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ.

ففي المغرب مثلا تكبدت شركة الطيران خسائر كبيرة بسبب الغاء الحجوزات وغلق المطارات من أجل احتواء الفيروس الشيء الذي شل الاقتصاد المغاربي القائم بنسبة كبيرة على قطاع السياحة.

أما في تونس فقد سجل تباطؤ كبير في وتيرة الإنتاج في القطاعات الصناعية بسبب صعوبة استراد المواد الأولية من الدول الأجنبية، بحيث بلغ العجز التجاري خلال جانفي الماضي أكثر

[1] وكالة الأناضول للأنباء: مصالح اقتصادية وروابط تاريخية متجذرة بين تركيا وموريطانيا، تاريخ النشر 2018/02/28 تاريخ الاطلاع 2021/08/26 الساعة 13:30.

من 1.7 مليار دولار وحتى في مجال السياحة فقد أكثر تفشي فيروس كوفيد 19 على استقبال السياح الأجانب.

وحتى الجزائر لم تسلم من أضرار تفشي الفيروس بحيث مهد الطريق لبروز السوق السوداء للعملة الصعبة وكغيرها من الدول المغاربية شهدت عزوف السياح بسبب غلق المرافق السياحية والفنادق والمطارات وتجميد الفيروس كما لا نهمل القطاع الصناعي الذي شهد كسادا ملحوظا.

وفي ليبيا بحيث أثر تفشي الجائحة على اغلاق الحقول النفطية وشل الشركات السياحية.

كما هناك خسائر أولية للاستثمارات الليبية في الخارج لا تتعدى ملايين الدولارات وهي في مرحلة التقييم والمراجعة بسبب خسائر الأسواق العالمية[1].

أما تركيا فقد واجهت فيروس كورونا بشكل مختلف عن دول المغرب العربي، حيث أطلقت في مارس 2020 مجموعة من الحوافز تتضمن 21 بندا وبلغت قيمتها 15.3 مليار دولار أمريكي من أجل مواجهة الجائحة كما اشتملت على العديد من الإجراءات مثل: تمديد آجال تسديد ديون وقروض الشركان، التخفيض على ضريبة القيمة المضافة على الرحلات الجوية المحلية وصلت إلى 1% مدة 3 أشهر، تدعيم الحد الأدنى للأجور، إطلاق حملة شعبية لجميع التبرعات لقائد المناطق الناشئة والأشخاص الفقراء[2].

لكن مقابل كل هذه الإجراءات حافظت تركيا على قرار غلق الرحلات الجوية والبحرية والبرية من وإلى البلد. وكما عانت من شل على مستوى الشركات الاقتصادية وضعف انتاجها في الدول المتضررة من الفيروس وخاصة الشركات العاملة في منطقة المغرب العربي.

المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية للمغرب العربي بالنسبة لتركيا.

تشكل منطقة المغرب العربي مساحة إقليمية ودولية لتنافس الجيو اقتصادي بين الدول الإقليمية على غرار للاتحاد الأوربي الو. م. أ – الصين – تركيا بفضل أهميتها الاستراتيجية حيث يتجلى هذا الاستقطاب من خلال المنافسات والرهانات الطاقوية والأسواق الاستهلاكية الكبيرة

[1] الموقع العربي الجديد، كورونا يشل قطاعات اقتصادية لدول المغرب العربي، تاريخ النشر 2020/03/04 تاريخ الاطلاع 2021/08/26 الساعة 19:45.

[2] مركز الأبحاث الاقتصادية والاحصائية والاجتماعية، الأثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تاريخ النشر 2020/05 تاريخ الاطلاع 2021/08/26 الساعة 20:04 .www.sesric.org.

الشيء الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق تهديدات أمنية في المجال الاقتصادي للدول المغاربية الهشة.

وتظهر القيمة الجيو اقتصادية للمغرب العربي من خلال ما يحتويه من موارد طاقوية: أكبر احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي إضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى كالمناخ الملام للاستثمارات الزراعية والمساحات الشاسعة واليد العاملة المتوفرة ذات الأجر الزهيد أيضا من جهة المعادن فإن دول المغرب العربي تزفر بالذهب، النحاس والفوسفاط والحديد وغيرها...

ومنه فإن المغرب العربي يعتبر فاعل في الجيو سياسية العالمية كما تعتبر بعض الدول المغاربية على غرار ليبيا أكبر ثاني خزان للنفط بعد نيجيريا بينما تعد الجزائر خامس منتج ورابع مصدر للغاز الطبيعي على مستوى العالم. وكل هذه الاحصائيات تزيد من القيمة الجيو اقتصادية للمغرب العربي على الصعيدين الإقليمي والدولي باعتبارها سوقا استهلاكيا واسعا لصادرات الدول الكبرى وخاصة تركيا في حوض المتوسط[1].

فالعلاقات التركية المغاربية عرفت تطورا كبيرا على المستوى الاقتصادي وذلك بفضل سياسة الانفتاح التي انتهجتها السياسة التركية في المنطقة الشيء الذي رحبت به الدول المغاربية لمحاولة الخروج من الأزمات الاقتصادية التي تعيشها معتبرة إياها خطوة إيجابية للتطور.

لقد نظرة تركيا إلى المنطقة بطريقة غير متوازنة بحيث اعتبرتها سوق استهلاكية لا أكثر يمكنها تأمين احتياجات الأتراك مستخدمة بذلك الدبلوماسية الناعمة والدافع التاريخي كمحرك للاستثمارات والمبادلات التجارية.

وفعلا استطاعت اختراق الاواق الليبية واعجازها بالبضائع والفائض التجاري في ظل وجود منافسة دولية في حين أن الصادرات الليبية نحو تركيا تتجاوز 10 مليار دولار أغلبها وبنسبة كبيرة نفط.

أما مع الدول المغاربية الأخرى فهي لم ترتقي إلى تفعيل شراكة هادفة لأنها ظلت محتكرة من الطرف الفرنسي فتون مثلا 80% من الاقتصاد مرتبط بفرنسا.

[1] سمير حمياز، الرهانات الاقتصادية للتنافس الأرو – أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور الجيو اقتصادي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة معمري مولود تيزي وزو الجزائر.

وعلى الرغم من تحقيق تركيا لعدة نجاحات على المستوى الداخلي أنها على المستوى الخارجي وخاصة تجاه المغرب العربي لا تزال تعتبرها طرف مساعد في مشروع تطوير تركيا الجديدة لا أكثر[1].

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية التجارية في العلاقات التركية المغاربية

ظهر مصطلح الدبلوماسية المغاربية «Economic diplomacy" منذ أزمة الكساد الكبير الذي حصل في و. م. أ بحيث اكتسبت هذا المصطلح دورا أوسع بعد الح. ع. 2 وهناك فرق بين الدبلوماسية التجارية والدبلوماسية الاقتصادية.

الأولى تتمثل في شكل الزيارات الرسمية الثنائية رفيعة المستوى وامضاء الاتفاقيات بخصوص إقامة مناطق تجارة حرة وهي غالبا تكون في المجال التجاري أي ذات بعد تجاري.

أما الثانية فتتلخص في استخدام الدولة لإمكانياتها الاقتصادية أو قوتها السياسية في التأثير الاقتصادي والسياسي بمعنى استخدام القوة السياسية لتحقيق أهداف اقتصادية عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة[2]

ويعتبر الكثير من الدارسين أن للدبلوماسية التجارية تأثير إيجابي على اقتصاد الدول.

وهو الحال بالنسبة لتركيا فقد انتهجت الدبلوماسية التجارية في عمل حكومة الرئيس الطيب رجب أردوغان والذي قام بأكثر من 150 زيارة رسمية خارج تركيا لأكثر من 86 دولة حول العالم[3] وقد حققت تركيا العديد من المصالح والاهداف الاستراتيجية من هذا النوع من الدبلوماسية تتمثل في:

–توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة في معظم دول العالم ومن أهمها نحو دول المغرب العربي لأنها تعتبرها منطقة عبور نحو افريقيا من أجل ربح أكبر نطاق نفوذ ممكن فقد بلغ

---

[1] دكتور زبير خلف الله، العلاقات المغربية التركية ورهانات الخارج تاريخ النشر 2016/04/13 تاريخ الاطلاع 2021/08/26 الساعة 20:45 www turkpress.com.

[2] محمد أكتان، الدبلوماسية التركية، موقع TRT بالعربي، تاريخ النشر 2021/02/24 تاريخ الاطلاع 2021/08/26 الساعة 22:00.

[3] وكالة الأناضول، 186 مليار دولار التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا خلال 09 سنوات، تاريخ النشر 2020/02/05 تاريخ الاطلاع 2021/08/27 الساعة 13:00.

اجمالي المبادلات التجارية من 2010 إلى 2019 122 مليار دولار أي ما يقارب 65% من اجمالي المبادلات التجارية التركية عملها الصعيد الدولي[1].

وبالمقابل فقد اتخذت تركيا حزمة من الإجراءات من أجل خلق جو مستقر على الصعيد الداخلي من أجل جدب الاستثمار وتشجيعه اضافة إلى العديد من الإصلاحات والقوانين الرامية إلى رفع الكفاءة الدبلوماسية التجارية التركية وتظهر هذه الإجراءات على شكل:

- استصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم 4875 سنة 2003 يقضي على العراقيل البيروقراطية أمام المستثمرين الأجانب.
- الغاء القيود على رأس المال.
- منح امتيازات واعفاءات جمركية متساوية بين المستثمرين الأجانب والمحليين.

كل هذه الحوافز ساهمت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في تركيا فمنذ عام 2003 إلى 2019 ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تركي 217 مليار دولار وبذلك أصبحت تركيا تحتل المرتبة 7 سنة 2019 من حيث الدول الأوربية الأكثر جدبا للاستثمارات الأجنبية[2].

ويمكن القول أن الدبلوماسية التجارية التركية ساهمت بشكل فعال في تطوير الاقتصاد التركي وانفتاحه.

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: تقييم المسار الاقتصادي لتركيا في المغرب العربي

المطلب الأول: تقييم سيرورة العلاقات الاقتصادية التركية المغاربية

خلال مدة زمنية قصيرة تمكنت تركيا من أن تصبح لاعبا اقتصاديا مهم في بلدان المغرب العربي ويعتبر عام 2004 مفصليا في علاقات تركيا الاقتصادية مع هذه البلدان وقعت خلاله اتفاقيات تبادل تجاري حر مع كل من تونس والمغرب، وبعد ذلك عززت علاقاتها الاقتصادية مع كل من الجزائر وليبيا وموريطانيا معتمدة على قاعدة "رابح، رابح" التي تغزو بها أسواق عديدة بقارة افريقيا.

إيجابيات التعاون

بالنسبة لتركيا:

1- نجحت في تعزيز نفوذها الدائم المغرب العربي وكسب ولاء جهات سياسية في هذه الدول.

2- دعم شراكتها الاقتصادية وتعزيز علقاتها الجيو استراتيجية.

3- زيادة التمثيل التجاري في دول المغرب العربي ثم قلب التبادل التجاري لصالحها في السنوات الموالية (ثورات الربيع العربي) فقد ارتفعت الصادرات التركية نحو ليبيا وتونس بحوالي الضعف في تلك الفترة.

4- تعزيز التعاون الدفاعي والعسكري مع دول المنطقة المغاربية مما أتاح لها التدخل في الملف الليبي وزاد من إمكانية عقد صفقات السلاح مع دول أكثر[1].

[1] مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية MENAC، التقارب التركي مع دول المغرب العربي كبد اقتصادياتها خسائر بنحو 5 مليار دولار، 3 أوت 2002، على الرابط www.menaccenter.com

- أما بالنسبة لدول المغرب العربي:

1- تهتبر الجزائر اليوم الشريك الاقتصادي الأول في افريقيا ورابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال لتركيا كما عقدت اتفاق مع شركة سوناطراك الجزائرية 2018 لأجل إنشاء موقع للبتروكيماويات بقيمة 14 مليار دولار.

2- أصبحت تركيا من كبار المستثمرين في الجزائر باستثمارات قيمتها حوالي 3.5 مليار دولار في نهاية 2019.

3-ارتفاع التجارة الثقافية المغربية التركية بعد عقد اتفاقية التجارة الحرة فيما بينهما عام 2006، حيث وصلت إلى أزيد من 2.7 مليار دولار عام 2018.

4-زيادة عدد الشركات التركية العاملة في المغرب لتصل إلى أكثر من 150 شركة لكن بعد ذلك تدهورت العلاقات الاقتصادية[1].

لكن عاد هذا التقارب التركي مع دول المغرب العربي بنتائج علنية على الاقتصاديات المغاربية ونذكر منها:

سلبيات التعاون:

1- ظهرت انقسامات كبيرة داخل المجتمعات المغاربية وخاصة في ليبيا وتونس بسبب زيادة التدخل التركي في شؤونها الداخلية.

2- سجل الميزان التجاري التونسي عجز بحوالي 700 مليون دولار والمغرب 1.9 مليار دولار للجزائر و58 مليون دولار موريتاني وليبيا 1.2 مليار دولار.

3- تدهور الاقتصاديات المغاربية من التقارب مع تركيا[2]

[1] مركز الشرق الأوسط للاستثمارات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق

[2] مصف السليمي، تركيا قوة اقتصادية غير ناعمة تصطدم بقفطان المغرب وقلوب تونس dw,2020/02/14 على الرابط Google.com/AMP/s/amp.dux.com/Ar

المطلب الثاني: التحديات والعوائق التي واجهت الاقتصاد التركي في المغرب العربي

تواجه المساعي التركية في المنطقة المغاربية الكثير من التحديات والعراقيل المتشابكة تتمثل أهمها في:

1- التنافس الدولي:

يأتي على رأسه النفود الفرنسي بشكل خاص لأنه موجود بقوة في المنطقة المغاربية نظرا لكون بعض الدول: الجزائر، تونس، المغرب مستعمرات فرنسية سابقة وبعد الاستقلال استمرت تلك العلاقات في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية وفرنسا تعتبر من الشريك الأول لهذه الدول رغم أن العلاقات في هذا المجال غير متكافئة.

والدولة التركية تدرك هذه الحقيقة وتدرك حجم المفاضلة التي تحظى بها الشركات الفرنسية في المنطقة وهذا خلف تنافس كبير مع تركيا نستطيع أن نلاحظ انعكاساته على العلاقات بينهما فهي أحد تصريحات السابقة لوزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أغلوا سنة 2009 بعد رفض فرنسا انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أكد على أنهم عثمانيون جدد كما يوصفون وأنهم يحملون إرث الدولة العثمانية ومنفتحين على كل العالم حتى في شمال افريقيا والدول و الدول العظمى تتابعهم بدهشة وتعجب وخاصة فرنسا التي تفتش ورائهم وتتساءل لماذا ينفتح الأتراك على شمال افريقيا[1].

2- النخب الحاكمة المتغربة:

وهي ما يصفها الأتراك بالنخب الحاكمة المتغربة والتي تفضل إنشاء علاقات مع الغرب بدل تركيا ويشار إلى بعض تلك النخب بالفرونكوفونيين الذين يريدون دعم علاقاتهم مع أوروبا ليس على أساس اقتصادية تراعي المصالح الوطنية بل تراعي مصالحهم الشخصية وتدعم.

[1] بوزيد يحي، مرجع سابق ص 169.

المطلب الثالث: آفاق ورهانات العلاقات الاقتصادية التركية في المغرب العربي

– المنطقة المغاربية أو المغرب العربي أو المغرب الكبير هي منطقة تقع شمال افريقيا تمتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي وهي تشمل بالأساس خمس دول وهي موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا بالإضافة إلى أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها ومدينتي مليليه وسبتة التي تقع تحت سيطرة اسبانيا تبلغ مساحتها الكلية 5.782.140 كلم^2 [1].

تتميز بمناخ رائع وثروات غابية كثيفة موجودة في المناطق الوسطى والصحراء في المناطق الشمالية والشرقية والمحيط الأطلسي بالنسبة للمناطق الغربية فهي غنية بمختلف الثروات وهذا الذي يكسب المنطقة الأمنية أهمية استراتيجية جعلها محط أنظار كل الدول والحضارات عبر التاريخ.

– تحدثنا عن البلد الجغرافي لهذه المنطقة لأنه يلعب الدور الأكبر في تحديد أهميتها في التوازنات الإقليمية والدولية فهي تجمع بين القارات الثلاث وتمتلك ثروات طبيعية متنوعة مما يجعلها مثل رهانات كبيرة بين الدول من بينها تركيا فمند سنة 2002 أي تولي حزب العدالة والتنمية زمام الحكم أصبحت ترغب في العودة إلى منطقة شمال افريقيا وترسيخ وجودها الاقتصادي والاستراتيجي هناك.

فنلاحظ أنه خلال العشرية الأخيرة حصل تطور لابأس به في العلاقات التركية المغاربية خصوصا على المستوى الاقتصادي وهذا بسبب سياسة الانفتاح لدى تركيا التي قابلتها الدول المغاربية بالإيجاب ورأتها فرصة للاستفادة من الاقتصاد التركي الذي يعتبر 17 عالميا والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها[2].

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[2] زبير خلف الله، العلاقات المغاربية التركية ورهانات الحاضر، بين تركيا، ترك برس 2016/04/13 على الرابط www.turkpress.co/mode/20669

ومن جهة تركيا فهي الأخرى رأت أن هذه فرصة لتقوية العلاقات مع دول المغرب العربي الغنية بثرواتها الطبيعية وطاقاتها البشرية وموقعها الاستراتيجي، وقد يبدو من الوهلة الأولى أن الدول المغاربية أكثر حاجة لتركيا لكن هذه الأخيرة مصالح تسعى لتحقيقها وحمايتها في تلك المنطقة وتبلغ الاستثمارات مع دول المنطقة ككل حوالي 20 مليار دولار أمريكي.

– فالمغرب مثلا قيمة مبادلاته التجارية مليار ونصف مليار دولار مع تركيا ويعاني عجزا في ميزانه التجاري معها حيث تشكل وارداته منها حوالي ثلث المبادلات ونتيجة أصبحت تتم المطالبة مؤخرا بمراجعة اتفاقية التبادل الحر العام 2006 لأنها تعمق العجز التجاري المغربي.

أما الاستثمارات التركية في المغرب التي وصلت إلى 13 مليون دولار عام 2011 فقد انخفضت بنسبة 7% عام 2012، وذلك بسبب عدة عراقيل منها الكيح المغربي لتلك الاستثمارات حفاظا على مصالح شركاء المغرب الآخرين.

– أما بالنسبة لتونس فهي الأخرى مثل المغرب العربي تعاني من عجز تجاري فتستورد من تركيا ضعف ما تصدر اليها بسبب ميراث وهذا راجع أيضا إلى اتفاقية التبادل الحر الموقعة عام 2005 ويتوقع أن يزيد هذا العجز بسبب القروض المالية التي تحصلت عليها تونس من تركيا فمثلا تحصلت على قرض بقيمة 640 مليون دولار لتمويل استراد المنتجات التركية، أما الاستثمارات فيها فتبلغ حوالي 40 مليون دولار.

– لكن الأمر يختلف مع الجزائر فهي البلد المغربي الوحيد الذي يمتلك فائض في ميزانه التجاري مع تركيا وهذا بفضل المحروقات.

وبلغ حجم المبادلات التجارية بينهما سنة 2012 5.2 مليار دولار وهي تعتبر ثامن زبون للجزائر ب 3.4 مليار دولار وسابع ممول لها ب 1.8 مليار دولار، أما الاستثمارات التركية فبلغت مليار دولار، ويحاولان البلدان رفع مبادلاتها التجارية وتسعى الجزائر تحديدا إلى جلب المزيد من الاستثمارات التركية[1].

[1] عبد النور بن عنتر، زيارة أردوغان للمغرب الغربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية، مركز الجزيرة للدراسات studies.aljazeera.net/ar/repoets/2013/06/20 على الرابط: 2013/06/20

– ومن جانب تركيا كما وضح أردوغان خلال زيارته لتلك الدول أنها تسعى لزيادة حجم مبادلاتها التجارية معها وزيادة الاستثمارات فيها ونلاحظ بأن تركيا تحاول افتكاك حصة من الأسواق الاستهلاكية المغاربية لتسويق منتجاتها وتوفير المواد الأولية التي تزخر بها المنطقة لكنها تصطدم بمنافسين أقوياء: الصين والهند بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تتواجد بقوة في المنطقة نظرا لأسباب تاريخية أما بخصوص الاستثمارات فالبيئة الاقتصادية المغاربية غير مشجعة مقارنة مع دول أخرى وهو ما ينطبق على كل المتنافسين الأجانب في دول المنطقة وليس الأتراك وحسب.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن للبعد الاقتصادي دورا فعالا وتأثيرا بارزا على العلاقات الاقتصادية التركية والمغاربية إذا أن معظم التعاملات الاقتصادية كانت متجذرة في المنطقة ولم تكن وليدة فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى سلطة الحكم، ويصيب هذا الدافع الاقتصادي محرك العلاقة ومنه فإن نظرة تركيا للمغرب العربي ككيان منفرد واعتبارها له سوق استهلاكية بامتياز وهو مالي بالسلب على اقتصاديات الدول الخمسة وتعتمد تركيا في ذلك على النهج الدبلوماسي والتجارية التي حققت من خلالها أهدافها الاستراتيجية والجيواقتصادية في المنطقة المغاربية إلا أن الدور التركي في المغرب العربي تواجهه العديد من العوائق والتحديات من أبرزها التنافس الدولي على المنطقة نظرا لقيمتها الجيواستراتيجية والجيواقتصادية ومن أهم الدول المنافسة نجد فرنسا والصين.

إلا أن أهم هذه العوائق نجد للوجود الاقتصادي التركي العديد من الإيجابيات والسلبيات على اقتصاد الدول المغاربية أهمها توفير العمل والقضاء على البطالة.

خاتمة

الخاتمة:

عرفت السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002 وهي الفترة التي واكبت صعود حزب العدالة والتنمية إلى سلطة الحكم عدة تحولات على كافة الأصعدة.

- تم إعادة تفعيل مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية عن طريق القوانين والقواعد الناظمة إضافة إلى أن شخصية الرئيس الطيب رجب أردوغان كان لها الفضل الكبير في إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية إذ تم وضع مبادئ جديدة وأسس وتوجهات تواكب التطورات الدولية وتؤمن ضمان مصالح دولة تركيا خارج حدودها معتمدة في ذلك على عدة أبعاد أهمها البعد السياسي والأمني، البعد العسكري والبعد الثقافي، يبقى البعد الاقتصادي هو محرك العلاقات التركية مع دول العالم وخاصة دول المغرب العربي نظرا لما يحمله الموقع الجغرافي من مقومات وخصائص تجعل منه منطقة ذات تناف دولي بفضل مواردها الطبيعية وباعتبارها بوابة لقارة افريقيا التي تعتبرها الدول الكبرى ساحة تنافس بامتياز.
- تركيا تعتمد في هذا الشأن على آلية القوة الناعمة للوصول إلى أهدافها ومصالحها في المنطقة المغاربية إلى جانب الانفتاح الاقتصادي والثقافي والبعد الإنساني فتركيا ترتكز على العامل التاريخي والثقافي كآلية لتعزيز وجودها في منطقة المغرب العربي ولتطوير علاقاتها الاقتصادية بدافع استراتيجية العمق الاستراتيجي ومبدأ الانفتاح على دول العالم ومبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن إضافة إلى ارتكازها على سياسة متعددة الأبعاد.
- يساهم البعد الاقتصادي بشكل بارز في تطوير العلاقات الاقتصادية التركية المغاربية ولعل الدافع الأهم لرغبة تركيا في التعامل في دول المنطقة المغاربية هو موقعها الجيو اقتصادي والجيو سياسي الذي يحظى بالأهمية كبيرة وأولوية في السياسة الخارجية التركية نظرا لاعتبارها مدخل للقارة الافريقية كما تعتبرها أيضا وسيلة لاستراتيجيتها نحو الانفتاح على افريقيا بالنظر إلى التحولات الحديثة على مستوى الاقتصاد السياسي الدولي، ركزت تركيا على هذا البعد إذ نجد ليبيا هي أول مصدر للنفط نحو تركيا ثم الجزائر كما تعتبرها سوق مفتوحا لجميع السلع التركية خاصة في مجال النسيج والسياحة.

- تعتمد تركيا في ذلك على الدبلوماسية التجارية من أجل حزم الصفقات والاستثمارات. إضافة إلى اعتمادها على وسائل الاعلام لترويج ثقافتها ومؤسساتها الإقليمية الدولية، ويمكن الوصول إلى أن المسار الاقتصادي التركي – المغاربي لم يكن ناجحا 100% فقد خلف ذلك نوعا من التبعية لاقتصاديات دول المغرب العربي، اضافة إلى العجز في الميزان التجاري لهذه الدول من جراء اتفاقيات التجارة الحرة.
- ترتكز تركيا على تطوير التجارة وتعتبرها أداة للنمو الاقتصادي حيث شهدت الاستثمارات التركية في المغرب العربي تطور ملحوظ مما أثر بشكل إيجابي على نمو اقتصاد تركيا بنسبة أكبر وعلى دول المغرب العربي أيضا.
- ساهم المحدد الداخلي المتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد التركي وصعودها كقوة إقليمية ودولية بشكل لافت.
- السياسية الخارجية التركية في ظل الرئيس اردوغان تهدف الى الحفاظ على المصالح التركية بدرجة أولى وتعزيز مكانتها في العالم.
- تشكل منطقة المغرب العربي بصفة خاصة احد اهم مناطق التوجه والاهتمام المستهدفة من السياسة التركية بسبب المرجعية الثقافية والتاريخية لها في المنطقة إضافة الى العامل الديني الذي يلعب دورا كبيرا في توجيه السياسة التركية تجاه دول المغرب العربي.
- يعتبر المغرب العربي منطقة جيواقتصادية بامتياز الشيء الذي جعلها مسرح تنافس للقوى الاقتصادية السياسية الدولية الكبرى.
- هناك إيجابيات أيضا تعد على الأصابع إذ نجد أن المعاملات التجارية ساهمت بشكل كبير في خلق فرص العكل وبذلك فهي ساهمت إلى حد ما في القضاء على البطالة في دول المغرب العربي وضلت على تطوير وتيرة الإنتاج خاصة في مجال الزراعة وأيضا ساهمت في دمج الشباب في مجال تطوير السياحة الا أن هناك تحديات وعراقيل واجهت الوجود التركي على الصعيد الاقتصادي من أهمها التنافس الأرو – أمريكي مع تركيا حول المنطقة.
- من اهم المعيقات السياسة التركية في المغرب العربي التنافس الفرنسي التركي على المنطقة نظرا لما تملكه من موارد طاقوية وموقع جغرافي استراتيجي صعوبة ترسيخ فكرة

الانفتاح الشعوب حول المغرب العربي على تركيا باعتبار أن هذه المنطقة لا تزال تعاني من التبعية لفرنسا.

- الوجود الاقتصادي الصيني في المغرب العربي يعتبر أيضا من اهم التحديات التي تواجه تركيا في المنطقة المغاربية باعتبار الصين اقوى اقتصاد دولي مما يصعد من مهمة الهيمنة الاقتصادية التركية إلا أنه يبقى أمل في مستقبل الدور التركي في المغرب العربي بفضل إثبات تركيا لقدرتها في إنجاح عدة مشاريع مستغلة بذلك الماضي الثقافي لها في المنطقة والدين الإسلامي كجسر نحو تحقيق أكبر قدر من المصالح التركية، إضافة إلى تشابه المواقف التركية وبعض دول المغرب العربي بخصوص قضايا دولية مثل القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية من أجل كسب نظرة طيبة من دول المنطقة.

ومنه فإن الرابح الأكبر من هذه العلاقات الثنائية هي تركيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1-آرثر ايزيك وجوزيف ناي، الهوية والثقافة ترجمة محمد الشريف – الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.

2-أنور محمد أحمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نقدية مقارنة للدراسات الاستراتيجية، 2008.

3-بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 1972.

4-بيتر ستيش – جوانيتا إلياس، أساسيات العلاقات الدولية: دار الفرقد للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2016.

5-جيمس دروبي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمت وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1958.

6- حتي ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

7-داوود أوغلوا أحمد، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط1، ترجمة ثلجي طارق عبد الجليل، 2011.

8-زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس دار التالة، ط2، 1999.

9-زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.

10- سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

11- الطائي صالح عباسي، المدخل إلى السياسة الخارجية دراسة في السلوك السياسي الخارجي، بغداد: مطبعة الكتاب، ط1، 2014.

12- عبد الغفار محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية – الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
13- العقابي علي عودة، العلاقات الدولية – دراسة في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الجماهير للنشر والتوزيع، 1996.
14- العناني خليل، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.
15- غزو بهنان حنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا: مركز الدراسات الإقليمية.
16- فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد، مطبعة شفيق 1970.
17- محمد الفهمي عبد القادر، المدخل إلى الاستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، 2006.
18- محمد عبد العاطي: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت الدار العربية، مركز الجزيرة للدراسات 2010.
19- مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
20- مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.
21- معوض جلال عبد الله، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
22- مقاود إسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1958.
23- النعيمي نوري، السياسة الخارجية، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

24- ALEX MACLEOD, DAN OMERA, DS RELATIONS INTERNATORDE CONTESTATION ET RESISTANA, OUEBEC : EBTITION 2007.

المذكرات والأطروحات:

1-إيناس شيباني، في تحليل السياسة الخارجية، النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة 2018 – 2019.

2- بوزيد يحي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية نفس العلاقات الدولية والأمن الدولي، قسم العلوم السياسية جامعة وهران، 2012 – 2013.

3-بوصبع فتيحة، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في عهد حزب العدالة والتنمية (2002 – 2011) مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية الجزائر، 2015.

4-حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، رسالة نيل الدكتورا في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، قسنطينة، الجزائر، 2011 – 2012.

5- داني ايمان، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية، أطروحة دكتورا في العلوم السياسية – بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

6-لحسن طبي، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والعلماني فترة حزب التنمية والعدالة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 2015.

7- لعمراني زاكية ولغيمة رادية، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2008 – 2016، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات متوسطية، تيزي وزو الجزائر، 2016 – 2017.

المقالات:

1-أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، صنع القرار في السياسة الخارجية: بعض المفاهيم والنماذج والجهات الفاعلة، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، ديسمبر 2018.

2-بالة صباح، المعضلة الأمنية، الموسوعة السياية،2021.

3-بن عنتر نور الدين، زيارة أردوغان للمغرب العربي تعاون اقتصادي وأهداف سياسة مركز الجزيرة للدراسات: تاريخ النشر: 2013/06/22.

4-حزال دوران، السياسة الخارجية التركية في 2021، التحديات والغرض، موقع TRT عربي، 2020/12/31.

5-خليل محمد عبد القادر، الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 2012/10/01.

6-دالية غانم، توجه أنقرة نحو المغرب العربي، مركز كارينجي للشرق الأوسط، 2021/05/06.

7-السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التسمية الخاطئة لمصطلح العثمانية الجديدة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، تاريخ النشر: 2009/04/24.

8-شروق قصاص وآخرون، نظرية المباريات في العلاقات الدولية، موقع الباحثون السوريون 2015/07/5 الساعة 6:15 WWW.SYR-RES.CIM.

9-عاشي الحسن، وجهة نظر اقتصادية أخطار الشراكة الأحادية للمغرب العربي مع أوروبا، مركز كارنيخي لدراسات السلام. تاريخ النشر:2010/05/18.

10- عبد الفتاح يشير، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، السياسة الدولية، تاريخ النشر:201/10/01.

11- عبد الله عبد الرزاق، السكان في الجزائر، وكالة الأناضول، تاريخ النشر: 2021/7/11.

12- عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجيهات والمحددات، المركز الديقمراطي العربي، 2016/12/27

13- محمد العربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة المحددات والأبعاد، أفريل 2020، WWW.RESEARCHGATE.NET

14- محمود زكريا ومحمود إبراهيم، (العلاقات السياسية الأفريقية- التركية: المحددات والقضايا)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية 2015.

15- مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان ثليجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2013/12/16.

16- مناحي دشر: النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر) مركز الدراسات الاستراتيجية، 2001.

17- ودودة بدران،تخطيط السياسةالخارجية-نظرة تحليلية- مجلة السياسة الدولية،العدد29،بيروت:مركز الأهرام،1982،ص23

1-إيان لير، دور المغرب العربي والبحر المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات الأمريكية المتحدة، مجلة انتقالية واستفاق 2001/03.

2-السماك محمد أزهر سعيد، " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية، متقبلة مجلة المستقبل العربي، العدد 123، 1993.

3-شلغوم نعيم،المحددات المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية التركية نحو توطيد علاقاتها مع الجزائر-دراسة في المنطلقات و التوجهات-مجلة سياسات عربية،العدد17،نوفمبر 2015

المجلات والدوريات:

4-محي الدين أتامان، إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية، دورية- رؤية تركية- العدد 1 2016.

5-مناحي دشر، النظرية الواقعية-دراسة في الأصول و الاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي)،مركز الدراسات الإستراتيجية،2001.

6-Népal Développement Form, Februty 2002.www.pdf2002, AP

المواقع:

1-محمد صادق أمين، الدبلوماسية التركية، سياسة عابرة للحدود لإقامة قوة فاعلة، 2019/10/13.

2-محمد ياسر خصير، السياسة الخارجية – الفواعل والدوائر، المعهد النظري للدراسات.

3-موقع الاناضول، www.aa.com

4-موقع كانيغي،www.carnigui.com

5-موقع المجلة العربية للنشر العلمي.

6-موقع العربي الجديد

الفهرس

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان	
الاهداء	
الملخص	
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية	
المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.....	09
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....	09
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.....	11
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية.....	13
المطلب الرابع: الفواعل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية.....	17
المبحث الثاني: النظريات والمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.....	22
المطلب الأول: النظرية الواقعية.....	22
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.....	30
المطلب الثالث: النظرية البنائية.....	32
المطلب الرابع: نظرية اللعبة.....	34
الفصل الثاني: واقع السياسة الخارجية التركية في فترة حزب التنمية والعدالة	
المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية.....	40
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن حزب العدالة والتنمية.....	40
المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية والتركية.....	41
المطلب الثالث: أهداف وأبعاد السياسة الخارجية التركية.....	46
المطلب الرابع: مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية التركية.....	49
المبحث الثاني: آليات وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المغرب العربي.	52
المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي بالنسبة لتركيا.....	52

المطلب الثاني: آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية في المغرب العربي..... 56
المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المغرب العربي..... 58
الفصل الثالث: تأثير البعد الاقتصادي في العلاقات التركيا المغاربية
المبحث الأول: البعد الاقتصادي في العلاقات المغاربية التركيا..... 64
المطلب الأول: تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المغرب العربي..... 65
المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية للمغرب العربي بالنسبة لتركيا..... 69
المطلب الثالث: دور الدبلوماسية التجارية في رسم العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمغرب العربي..... 71
المبحث الثاني: تقييم المسار الاقتصادي لتركيا في المغرب العربي..... 72
المطلب الأول: تقييم سيرورة العلاقات الاقتصادية التركيا المغاربية..... 72
المطلب الثاني: تحديات والعوائق التي واجهت الوجود الاقتصادي التركي في المغرب العربي 74
المطلب الثالث: آفاق ورهانات العلاقات التركيا المغاربية..... 75
الخاتمة..... 81
قائمة المراجع..... 83
الفهرس